الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي

في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

أثر تدهور قيمة الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري

للفترة ما بين 2000م-2020م

إعداد الطلبة:

- الشايب مصطفى الامين
- بوشول خالد
- طهرواي البشير

تحت اشراف الدكتور

د. علي ذهب

نوقشت المذكرة علنا يوم الخميس 08 جوان 2023

الموافق ل 19 من ذي القعدة 1444

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

جديدي سميحة	أستاذ محاضر –أ– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	رئيسا
ذهب علي	أستاذ محاضر –أ– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مشرفا
بالي حمزة	أستاذ محاضر –أ– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

أثر تدهور قيمة الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري

للفترة ما بين 2000م-2020م

إعداد الطلبة:

- الشايب مصطفى الامين
- بوشول خالد
- طهرواي البشير

تحت اشراف الدكتور

د. علي ذهب

نوقشت المذكرة علنا يوم الخميس 08جوان 2023

الموافق ل 19 من ذي القعدة 1444

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

جديدي سميحة	أستاذ محاضر –أ– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	رئيسا
ذهب علي	أستاذ محاضر –أ– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مشرفا
بالي حمزة	أستاذ محاضر –أ– جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث العلمي

فبعد إنجازنا لدراستنا لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر والامتنان

للأستاذ

"علي ذهب"

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث حيث قدم لنا

النصح والإرشاد طيلة فترة إعداد المذكرة فله كل الشكر والتقدير

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذة

جامعة الشهيد حمه لخضر عامة

وأساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير خاصة

كما أتفضل بجزيل الشكر لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد وأفادنا ولو

بحرف أو كلمة أو بالدعاء .

البشير – مصطفى–خالد

الاهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على حبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساعدتني ولا تزال من إخوتي وأخواتي

إلى كل أصدقاء المشوار الدراسي حفظهم الله ورعاهم ووفقهم في حياتهم الدراسية والعملية

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى كل من لهم اثر في حياتي

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل ونسأل الله ان يجعله نبراسا لكل طالب علم

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اثر تدهور قيمة الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري، وهذا في ظل التدهور المستمر للدولار وسياسة تخفيض العملة التي اتبعتها الجزائر في الآونة الأخيرة مع الأخذ بعين الاعتبار خاصية قطاع التجارة الجزائري الذي يتميز بكون صادراته تعتمد على المحروقات والمقومة بالدولار الأمريكي وحوالي ثلثي وارداته مصدرها الاتحاد الأوربي والمسعرة بالأورو إذ يكلفها ذلك تكلفة الفوارق بين العملات. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة التخفيض المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يرتكز على المحروقات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الصادرات، الواردات، ميزان المدفوعات.

Summary

This study aims to find out the impact of the deterioration of the value of the dinar on the Algerian balance of payments, and this is in light of the continuous deterioration of the dollar and the policy of devaluation followed by Algeria recently, taking into account the characteristics of the Algerian trade sector, which is characterized by the fact that its exports depend on hydrocarbons denominated in US dollars and about two thirds of its imports come from the European Union and priced in euros, as it costs the cost of differences between currencies. This study found that the reduction policy adopted in Algeria was not effective in correcting the imbalance in the balance of payments, and this is due to the nature of the national economy, which is based on hydrocarbons.

Keywords: exchange rate , exports, imports, balance of payments.

الفهارس

فهرس الموضوعات

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يمثل طرق التسعير العملات	18
02	العوامل المؤثرة على سعر الصرف	23
03	أدوات سياسة سوق الصرف الأجنبي	29
04	أنظمة سعر الصرف	33
05	أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات	51
06	تحليل تطور سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة2000م-2020	62
07	مرحلة النظام الثابت 1962م-1987م	64
08	مرحلة التسيير الديناميكي (1988م-1994م)	65
09	دراسة تحليلية لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2020.	69
10	دراسة تحليلية لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2020.	70
11	دراسة تحليلية تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2020	71
12	دراسة تحليلية لأثر التغيرات في سعر الصرف على الصادرات الجزائرية2000-2020	73
13	دراسة تحليلية لأثر التغيرات في سعر الصرف على الواردات الجزائرية 2000-2020	75
14	تطور رصيد ميزان المدفوعات وعلاقته بتطور سعر الصرف خلال الفترة (2000-2020)	77
15	تحليل تطور سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة2000م-2020	62
16	مرحلة النظام الثابت 1962م-1987م	64

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	وظائف سعر الصرف	19
02	اشكال السعر الصرف	22
03	وظائف سوق الصرف الأجنبي	26
04	أسواق الصرف	30
05	العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم	55
06	العلاقة بين سعر الصرف وبمعدل الفائدة	37
07	مكونات ميزان المدفوعات	47
08	تحليل تطور سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة2000م-2020	62
09	مرحلة النظام الثابت 1962م-1987م	64
10	مرحلة التسيير الديناميكي (1988م-1994م)	65
11	دراسة تحليلية لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2020.	69
12	دراسة تحليلية لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2020.	70
13	دراسة تحليلية تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2020	71
14	دراسة تحليلية لأثر التغيرات في سعر الصرف على الصادرات الجزائرية2000-2020	73
15	دراسة تحليلية لأثر التغيرات في سعر الصرف على الواردات الجزائرية 2000-2020	75
16	تطور رصيد ميزان المدفوعات وعلاقته بتطور سعر الصرف خلال الفترة (2000-2020)	77

مقدمة عامّة

يعرف سعر الصرف بأنه أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية الهامة التي تعبر عن قوة وجودة الأداء الاقتصادي للدول، ويمثل سعر الصرف العمود الفقري الذي تعتمد عليه اقتصاديات أي دولة من دول العالم، سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية، لذلك تسعى معظم الدول لوضع سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عُمالتها؛ لان استقراره يعتبر مؤشرا مهما لمدى تطور وتقدم واستقرار اقتصاد الدولة، وأيضا لتفادي تلك الدول والتقلبات الحادة التي تمرّ بها العملات من فترة لأخرى، ويتعاظم هذا الدور في الدول النامية لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصادياتها بشكل كبير، مما يجعلها أكثر تأثرا بالتقلبات الاقتصادية الدولية، مما ينعكس سلبا على درجة الاستقرار المحلي فيه، ويؤكد بعض علماء الاقتصاد بأن تقلبات سعر الصرف في التجارة قد يؤثر بالسلب أو بالإيجاب معتمدا على السلوك السيكولوجي (الذي تعتبر درجة المخاطر دالة فيه) للمصدرين والمستوردين.

ويعد ميزان المدفوعات من بين أهم الموضوعات في علاقات الدول التجارية والاقتصاد الدولي، حيث أنه بمثابة المرآة التي تعكس العلاقات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، فمكوناته تحدد القرارات الاقتصادية المناسبة، فهو يصور مدى اعتماد اقتصاد ما على العالم الخارجي، ومن خلال أحجام الواردات والصادرات والاستثمارات والمديونية، ولذلك فإن أهمية ميزان المدفوعات تكمن في معرفة مدى اعتماد اقتصاديات العالم على بعضها البعض، إذ أنه لا توجد في عالم اليوم أي دولة مهما كان اقتصادها قويا تستطيع الاعتماد على ذاتها فقط في إنتاج كافة السلع والخدمات وتلبية الطلب المحلي فالتعامل مع العالم الخارجي أصبح أمرا لا مفر منه في اقتصاديات اليوم.

إن تناول العلاقة المحتملة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات بقدر من الإسهاب والتمحيص يعد أمرا حتميا نظرا للأهمية المتنامية لهذين المتغيرين كما أن سعر الصرف يعد الحلقة الرئيسية للوصل بين الاقتصاديات المختلفة وأحد الوسائل المباشرة في توجيه الدولة لمعاملاتها الخارجية في سبيل الوصول لتحقيق التوازن الخارجي المنشود، كما أن سعر الصرف يعد بمثابة المرأة العاكسة للأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية ومركز هذا السعر القوي يعد دلالة على درجة متانة القاعدة الاقتصادية للدولة إضافة إلى نجاعة السياسات المالية والنقدية فيها.

حيث يتعرض سعر صرف إلى مجموعة من التأثير التي تؤدي لعجز كبير في ميزان مدفوعات واختلاله، فبالإضافة إلى هذا تتأثر أيضا بعوامل خارجية تنتقل من خلال ميزان مدفعاتها، تتمثل في إرتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية... وعوامل داخلية نذكر منها العجز المالي وقد تؤدي هذه العوامل إلى زيادة العبء الواقع على السلطات المحلية للتكيف معها، حيث أننا من خلال دراستنا سنتناول هذا الجانب من الموضوع وهو اثر تدهور قيمة الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك خلال الفترة 2000م-2021م.

بناء على ما سبق نطرح السؤال الجوهري الذي تسعى هذه الدراسة للإجابة عنه وهو كالتالي:

إشكالية الدراسة:

- **إلى أي مدى يمكن لسياسة سعر الصرف ان تأثر على ميزان المدفوعات؟**

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما هو سعر الصرف؟ وماهي محدداته؟
- ما هو ميزان المدفوعات؟ وما هي مكوناته؟
- ماهي آثار تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة2000م-2020م؟

فرضيات الدراسة:

- سعر الصرف هو نظام يحدد بمحددات معينة كربطه بالذهب وسلة العملات الأجنبية وغيرها من المحددات.
- تساهم الإصلاحات الاقتصادية في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري.
- يأثر تقلب سعر الصرف على ميزان المدفوعات فهي تربطه معه علاقة طردية، ويتأثر به إما بالفائض أو العجز، وذلك ما ينجر عنه تذبذب في قيمة العملة المحلية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في معرفة علاقة تقلبات أسعار الصرف تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر ناهيك عن إبراز أهم المراحل التي مر بها تسعير الدينار الجزائري و

أبرز سياسات الصرف في الجزائر بدءا من الرقابة على الصرف إلى تخفيض قيمة العملة وانتهاء بانتهاج نظام الصرف العالم المدار إضافة إلى عرض التطور التاريخي أرصدة ميزان المدفوعات بالتعرض للميزان التجاري و الحساب المالي خلال الفترة2000م-2020م.

اسباب اختيار موضوع الدراسة

ومن أسباب اختيارنا لموضوع الدراسة، قسمت الأسباب الى ذاتية وموضوعية وهي:

الأسباب الموضوعية:

- إن الموضوع المختار ذو صبغة مالية ومن ثم فهو يتعلق بنوع التخصص العلمي الذي ندرسه؛
- إن موضوعا ميزان المدفوعات وكذا سعر الصرف كانا أحد بحوثنا في السنوات السابقة ونظرا للأهمية البالغة التي يلعبانها في الاقتصاد ارتأينا أن نتوسع فيهما ونجد ما مدى العلاقة التي تربطهما.
- التعرف على أهم آثار سياسة تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات.

الأسباب الذاتية:

- الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- الرغبة وميولي للتعرف على الموضوع وفهمه.

أهداف البحث

يكمن الهدف الأساسي لهذا الموضوع في محاولة توضيح الانعكاسات التي تترتب على ميزان المدفوعات من جراء تخفيض قيمة العملة، أما فيما يخص الأهداف الثانوية فهي تتمثل فيما يلي:

- التعرف على الإطار النظري لميزان المدفوعات ومحاولة بلورة المفاهيم الأساسية لسياسات سعر الصرف؛
- مساعدة القارئ على التفريق بين مصطلحي انخفاض وتخفيض قيمة العملة.
- معرفة دواعي انتهاج الجزائر لسياسة تخفيض قيمة الدينار، وما ترتب عنه على ميزان المدفوعات.

منهج الدراسة

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة للوصول إليه، وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته، ولمعالجة هذا الموضوع يتطلب استخدام المناهج التالية كل منها يتوافق مع محور من محاور الموضوع:

المنهج الوصفي: وهذا فيما يخص الجانب النظري، وذلك من خلال الإلمام بالجوانب المتعلقة بميزان المدفوعات وكذا بالنسبة لسياسات سعر الصرف.

المنهج التحليلي: وهذا بالنسبة للجانب التطبيقي، وذلك من خلال دراسة انعكاسات سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك بتحليل الموضوع من خلال تحليل البيانات.

حدود الدراسة

إنصب اهتمامنا من خلال هذا البحث على الجانب النظري، والجانب التطبيقي وهذا للملائمة مع متطلباتُ البحث، وقد حددت دراسة هذا الموضوع في إطار زماني ومكاني، والموضوع، فيما يخص:

- **الحدود الموضوعية:** تمثلت الحدود الموضوعية في دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري.
- **الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية في الدراسة في معطيات اثر تدهور قيمة الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري.
- **الحدود الزمنية:** جاءت الحدود الزمانية للدراسة في الفترة الممتدة بين 2000م-2020م.

الدراسات السابقة

دراسة الأولى: دراسة سمية زيرار وآخرون، **بعنوان** أثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري 1970-2004، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36 العدد02، 2009.

هدفت هذه الدراسة التعرف على موضوع أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري وأيضا هدفت الى تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على المستوردات ودالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والمستندة إلى

اختبار التكامل المشترك، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الدخل المحلي والدخل العالمي لم يكن لهما أي تأثير على الحساب الجاري، كما توصلت أيضا إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة كمية الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط.

الدراسة الثانية: دراسة اسماعيل بن قانة وعيسى بهدي، بعنوان قياس أثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري للفترة 1970- 2012م، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد14، 2014.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على هذه الدراسة إلى متابعة تطور سلوك سعر الصرف منذ 1970 إلى غاية 2012، وذلك من خلال دراسة أثر ذلك على متغيرات كلية لنموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري، والتنبؤ بسلوكها من خلال إجراء المحاكاة على المتغير لمعرفة تأثير انحرافه على باقي متغيرات النموذج.

الدراسة الثالثة: دراسة عطاء الله بن طيرش، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية لسنة 2011/2010 بعنوان « أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية » « دراسة حالة الجزائر »

هدفت الدراسة الى التعرف على اثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية، حيث قسم الباحث هذه الدراسة إلى ثلاث فصول حيث تناول الباحث في الفصل الأول سياسات التجارة الخارجية، مشيرا إلى دور المنظمات الدولية لتحرير التجارة الخارجية، كما تعرض في الفصل الثاني إلى أسعار الصرف بالإضافة إلى دراسة علاقة تحرير سعر الصرف بتحرير التجارة الخارجية، ثم تناول في الفصل الثالث والأخير تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري، مشيرا إلى أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وكذا على الميزان التجاري.

الدراسة الرابعة: مذكرة ماجستير للطالب كمال العقريب « أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات» « دراسة حالة الجزائر» في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود، مالية وبنوك، جامعة البليدة،2006/2005 .

هدفت الدراسة الى التعرف على اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، استعمل المنهج التحليلي الوصفي، وحيث تناول الباحث دراسته في أربعة فصول ففي الفصل الأول تطرق إلى سعر الصرف محدداته، مخاطرة. أما الفصل الثاني فقد تناول الباحث من خلاله ماهية ميزان المدفوعات، الاختلال في ميزان المدفوعات وكيفية معالجته، وفي الفصل الثالث تطرق إلى سعر الصرف كآلية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات، أما الفصل الرابع فقد خصصه لدراسة حالة الجزائر.

الدراسة الخامسة: دراسة Kanchana Senanayake بعنوان " تأثير تحركات سعر الصرف على التجارة في كل من سريالنكا والصين 1993–2007، مجلة دراسات التجارة الخارجية الاقتصادية الصينية ، المجلد2010، الصين، 2010.

هدفت الدراسة الى التعرف لقيام بدراسة تجريبية آثار تحركات أسعار الصرف على الأداء التجاري مع الإشارة إلى العالقات التجارية في سريالنكا والصين خلال 1993–2007، حيث قامت هذه الدراسة بالتحقق من شرط قيام التجارة بين كل من سريالنكا والصين من خلال خطوتين، الأولى هي التحقق في تحركات سعر الصرف على الصادرات الإجمالية والواردات بين سريالنكا والصين باستخدام متغيرات مختارة مثل تغيرات سعر الصرف الحقيقي الثنائي والتغير في الدخل، أما الثانية من خلال بناء نموذج الانحدار باستخدام الصادرات والواردات القطاعية بين سريالنكا والصين، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تغيرات سعر الصرف الثنائية ال تلعب دورا نشطا في التجارة، في حين أن التغييرات في نمو الدخل لها تأثير أقل في تحديد إجمالي الصادرات والواردات بين البلدين، ويظهر تحليل البيانات أن التغيرات في سعر الصرف والدخل لهما دورا رئيسيا في تحديد الصادرات القطاعية والواردات بين سريالنكا والصين، كما تشير نتائج الدراسة أيضا إلى أن تحركات سعر الصرف بين هذين البلدين ال يكون لها آثار كبيرة على التجارة الإجمالية فضال عن التجارة القطاعية بين سريالنكا والصين.

هيكل و تقسيمات الدراسة :

مقدمة وجاءت كتمهيد لموضوع درستنا

الفصل الأول الادبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات تنولنا فيه ثلاث مباحث مهمة وهي: عموميات حول سعر الصرف، ومفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات، ميزان المدفوعات إثر تقلبات أسعار الصرف

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر تدهور قيمة الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2000م-2020م وتناولنا فيه دراسة تحليلية لتطور معدلات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000م-2020 ودراسة تحليلية لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000م-2020.

أخيرا **خاتمة** تشمل مجموعة من الاستنتاجات العامة والاقتراحات

الجانب النظري

الفصل الأول: الادبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

تمهيد

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: ميزان المدفوعات إثر تقلبات أسعار الصرف

خلاصة الفصل

تمهيد

يحتل سعر الصرف حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية، حيث يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، فهو يحدد قوة العملة وأهميتها الدولية من خلال كونها تتمتع بالاستقرار النسبي وتحتل مكانة كبيرة في التجارة الدولية وتحظى بالقبول الدولي عند تسوية المعاملات الخارجية بها، ويعد هذا المقياس من المتضمنات الرئيسية لسياسة الاقتصاد الكلي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

حيث يعتبر ميزان المدفوعات هو المؤشر الذي يعكس حالة البيئة الاقتصادية للدولة فهو يعطي نظرة ثاقبة عن الضغوط التي تتعرض لها العملة ويعد تعدد العملات واختلاف قيمها يحدث مشكلة بالنسبة للدول لأن تغير قيمة العملة مقابل عمالة الدول المتعامل معها سيؤثر أساسا على حجم الصادرات والواردات وهذا الذي بدوره سينعكس على التوازن الاقتصادي للدولة، فعدم التوازن مآله حدوث اختلال في الميزان التجاري ومنه الاختلال في ميزان المدفوعات

ونظرا لكون الدول تسعى جاهدة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، أي تحقيق التوازن الخارجي، فقد تعددت التحاليل النظرية للآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار الصرف على العديد من المتغيرات الاقتصادية، وذلك بغية الوصول إلى حلول من شأنها تحقيق التوازن الخارجي. وفي هذا الفصل سنتطرق الى:

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: ميزان المدفوعات إثر تقلبات أسعار الصرف

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

تعرف كل دولة بأن لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى العملات الدولية بل كل شخص يتنقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة الدولة التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى التعرف الى سعر الصرف.

المطلب الأول: المفاهيم الخاصة بسعر الصرف

يوجد عدة تعاريف لسعر الصرف وظائف وأشكال مختلفة وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى ما يلي:

أولا: مفهوم سعر الصرف

لقد اختلفت وتنوعت تعاريف سعر الصرف ومن بين أهم تعاريف نجد:

يعرف سعر الصرف على انه: "عبارة على عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية".[1]

ويعرف أيضا على أنه:" سعر صرف عملة أجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على واحدة من العملة الأجنبية، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها".[2]

---

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، **التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية**، دار وائل لنشر، ط1،الأردن، عمان، 2014،ص93.

[2] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 97.

وفي تعريف اخر نجد ان سعر الصرف هو فسعر الصرف هو عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.[1]

إذ يمكن اختصار تعريف سعر الصرف على انه" سعر تبادل العملات بعضها ببعض"[2]

كما يعرف " بالنسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الوطني بالنقد الأجنبي، أو ما يدفع من وحدات النقد الوطني لمحصول على وحدات أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبية".[3]

ومن خلال التعريفات التي وضحنا نستنتج أن سعر الصرف هو عبارة على تلك العلاقة الكمية للوحدات النقدية بين بلدين، وبالتالي هو سعر العملة، لأنّه يقدم قيمة عملة بقيمة عملة أخرى.

كما انه يمكن ان نشير الى اهم طرق التسعير في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): جدول يمثل طرق التسعير العملات

التسعير المباشر	التسعير غير المباشر
وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملية الوطنية، وفي الوقت الراهن، قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا.	هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على حورية مغربي،" **دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة – دارسة حالة الجزائر**– "، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، 2014م، ص3.

[1] اسامة محمد الغولي، مجدي محمد شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997م، ص292

[2] بن عيني رحيمة، **سياسة سعر الصرف في الجزائر نموذجة قياسية لدينار الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2005–2006، ص11

[3] احمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكمي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل لمنشر، ص363.

ثانيا: وظائف سعر الصرف

تتمثل وظائف سعر الصرف في ما يلي:[1]

- **وظيفة قياسية** : حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية(لسلعة معينة)مع أسعار السوق العالمية .وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.
- **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستغناء عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.
- **وظيفة توزيعية:** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الاخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

ويمكن تلخيص وظائف سعر الصرف في الشكل التالي:

الشكل رقم(01) وظائف سعر الصرف

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003م، ص99.

[1] هجيرة عبد الجليل، " **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دارسة حالة الجزائر**– ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011م–2012م، ص31.

ثالثا: اشكال سعر الصرف

كما تتعدد أنواع سعر الصرف لتشمل سعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الإسمي الفعال، وسعر الصرف الحقيقي، وسعر الصرف الحقيقي الفعال، ولكل من هذه الأنواع خصائصه وأبعاده الفنية من حيث التعريف والمنهجية، وفيما يلي نذكر اشكال سعر الصرف:[1]

1. **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس لعملة إحدى البلدان والتي يمكن استبدالها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما وفقا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف وفي لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن أن نقول أن سعر الصرف يتغير تبعا لتغير ظروف العرض والطلب وبدلالة نظام الصرف المعتمد في الدولة، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية وسعر صرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.
2. **سعر الصرف الحقيقي :** وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لمبادلة وحدة واحدة من السلع المحلية ويهتم سعر الصرف الحقيقي بتأثير التضخم على سعر الصرف الاسمي لبلد ما وذلك من خلال الصيغة التالية:

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي X (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية)

وتمثيل هذه العلاقة يكون وفق الرموز التالية:

$$TCR = E\frac{P*}{P}$$

3. **سعر الصرف الفعلي:** يعرف سعر الصرف الفعلي أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية رسوم، إعانات مالية...إلخ.

يعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح على أساس وزنها وأهميتها في

[1] نادية لحلوحي، **أثر تقلبات أسعار الصرف على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر –** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر –بسكرة–،2014م، ص04.

التجارة الخارجية وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.

4. **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** الواقع أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا العمل الاسمي إلى التصحيح بازلة أثر تغيرات الأسعار النسبية ويصبح سعر الصرف الفعلي الحقيقي عبارة عن دمج بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي وهو يمثل تطور سعر الصرف الحقيقي بالنسبة إلى مجموع الدول الأخرى[1]
5. **سعر الصرف التوازني:** هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة إذن يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية.

وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل سعر التوازني لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة حالة المنافسة الكاملة ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات ويتوقف سعر الصرف المتوازن على بعض المتغيرات النقدية منها:[2]

- معدل نمو الدخل الوطني.
- معدل التغير في سعر الفائدة.
- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي.
- اتجاه الطلب على النقود

وفيما يلي يمكن تلخيص اشكال سعر الصرف في الشكل التالي:

[1] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م، ص106

[2] هجيرة عبد الجليل، **مرجع سبق ذكره**، ص22

الشكل رقم(02): اشكال السعر الصرف

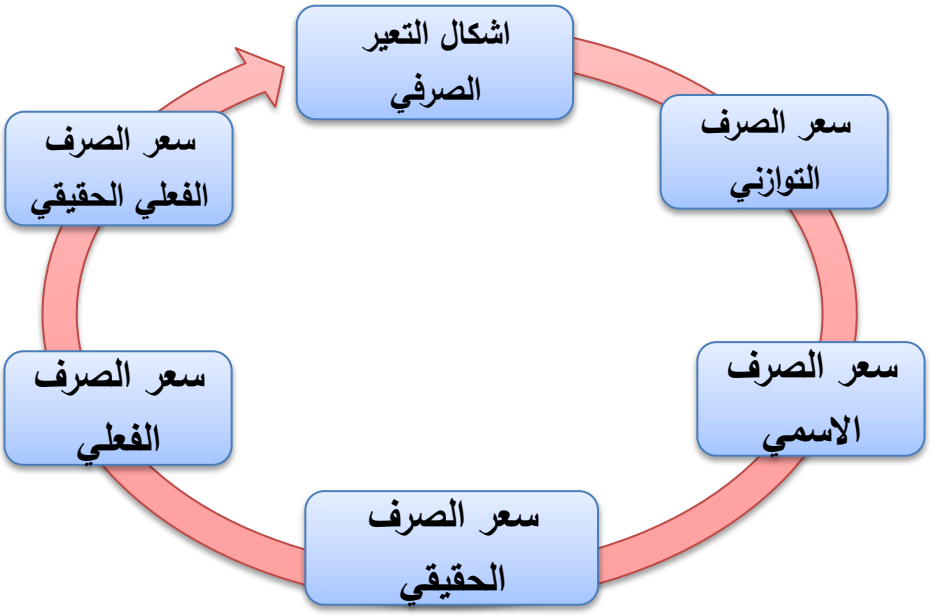

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره**، ص106.

رابعا: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

في بعض الحالات تكون عادة العملة قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل جميع العملات الأخرى المهمة، وتعتبر ضعيفة إذا انخفض سعرها مقابل هذه العملات، وهنالك العديد من العوامل المهمة والتي يمكنها التأثير على سعر صرف العملة لدولة ما والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(02):العوامل المؤثرة على سعر الصرف

العامل	تأثيره على سعر الصرف
التغير في الميزان التجاري	توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، لذلك غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري
معدل التضخم	عادة ما نجد أن ارتفاع مستوى أسعار السلع في دولة معينة مقارنة بأسعار السلع في الدول الأخرى يتطلب إجراءات مالية أو نقدية لهذه الدولة، وفي غياب ذلك فإن هذا يتطلب تخفيض عملة تلك الدولة، ويحدث العكس لو أنها تتمتع بمستوى أسعار أقل من الدول الأخرى فذلك يحتاج إلى إعادة تقييم لعملتها واذا ما واجهت أية دولة ظروف الكساد والكساد التضخمي فمن المغري لها أن تجعل أسعارها متدنية ومنافسة من خلال تخفيض عملتها مقابل عملات الدول الأخرى وبهذا الإجراء فإنها تحفز الدول الأخرى على زيادة وارداتها أي أن الدولة التي تخفض عملتها تزيد صادراتها
السياسة الضريبية	إن الإجراءات الضريبية المختلفة التي قد تضع الأموال داخل جيوب الناس أو قد تسحبها تؤثر على سعر العملة، إلا أنه في أوقات متعددة تكون مثل هذه السياسات والإجراءات مهمة، ويجب أن تأخذ في الحسبان لما لها من آثار على الدخول وحوافز الإنتاج وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري
التغير في معدلات الفائدة الحقيقية	ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فانه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2012م، ص151.

المطلب الثاني: سوق الصرف الأجنبي

أضحت سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية قائمة بذاتها، تنتهجها الدولة في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية(نظام الأسعار، حجم التجارة الخارجية، ووضع ميزان المدفوعات)، بل وأصبحت آلية تنتهجها الإدارات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات التي يمكن أن تؤثر على الأداء الاقتصادي.

أولا: مفهوم سوق الصرف الأجنبي

يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه الأداة التي تتم من خلالها تداول العملات المختلفة، أي السوق التي تباع وتشترى منه عملات الدول المختلفة. ويعد سوق الصرف الأجنبي أكبر الأسواق في العالم، حيث تتجاوز حجم عملياته أكثر من تريليون دولار ومن هنا سنتطرق الى التعريف بسوق الصرف الأجنبي:

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية، إذ أنها تعبر عن مجموع التوجيهات والتصرفات للسلطات النقدية التي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف كما تعتبر سياسة سعر الصرف أهم مجالات السياسة النقدية، والتي تتخذ من معطيات سعر الصرف موضوعا لتدخله، معتمدة في ذلك على العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، وكغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى فإن هدفها الرئيسي والشامل هو تحقيق الرفاهية العامة، وهي بذلك تسعى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد، والبحث عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم.[1]

ويعرف أيضا على أنه:" هو سوق دولية يتم من خلالها تبادل العملات فيما بينها، وكثير من أسواق المال تقع في مكان جغرافي محدد إلا أن سوق الصرف الأجنبي ليس لو موقع جغرافي محدد، حيث يتم التبادل فهو عبر وسائل الاتصال الإلكترونية عمى مستوى العالم، ويستمر التبادل عمى مدى أربع.[2]

يعرف إن سوق الصرف الأجنبي يعد احد المكونات سوق النقد الدولية، الت تشمل مختلف الأسواق الوطنية من حيث الودائع المصرفية والأوراق المالية في السوق النقدية، مثل أذونات

[1] الزهرة بن بريكة، "**دارسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف دارسة حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2007م، ص08.

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، المرجع السابق**، ص131.

الخزينة والأوراق التجارية، وتتضمن التعامل في الأوراق المالية وودائع حتت الطلب محلية و أجنبية[1]

ومنه نستنتج أن السوق الصرف الأجنبي هو سوق الذي تتم في عمليات تبادل العملات الأجنبية مقابل العملات الوطنية وهذا التبادل يكون بشكل يومي فيسمي فوري أو يتم الاتفاق والدفع مستقبلا.

ثانيا: وظائف سوق الصرف الأجنبي

إن أداء النقد لوظائفه في إطار النشاط الاقتصادي ينحسر في حدود دولته ويعجز عن أدائها في الدول الأخرى، ولكن الأداة التي تمكن مختلف العملات من أداء وظائفها خارج حدودها الوطنية هي سوق الصرف الأجنبي، وبه فإن هذا السوق يقوم بالوظائف التالية:[2]

1. **تسوية المدفوعات الدولية:** من بين أهم الوظائف التي يؤديها سوق الصرف الأجنبي هي انه يسمح بنقل القوة الشرائية العملة من دولة إلى دولة أخرى وتسهيل تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المعاملات التجارية المنظورة و غير المنظورة و الرأسمالية الطويلة والقصيرة الأجل لتسوية الحقوق الدائنة والمدينة في الوقت نفسه، ويتم ذلك من خلال اللجوء إلى الوسائل المستخدمة في هذا الميدان مثل الحوالات المصرفية وغيرها، وأياً كانت الوسيلة المستخدمة لتحقيق أغراض سوق الصرف فإن الدولة ستقيم مقاصة بين مختلف العمولات التي تقوم بها، وليس كل عملة على حدا، وغالباً ما تكون عملية المقاصة متعددة الأطراف.
2. **الصرف والائتمان:** إن سوق الصرف يقوم بتوفير وسيلة الائتمان في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال البنوك التي تتعامل بذلك، فهي تقدم قروضها للمورد وللمستورد إلى أن تتم عملية البيع والشراء، فضلا عن تمويلها الحركات رؤوس المال الطويل والقصير الأجل.
3. **تحديد أسعار الصرف للعملات المختلفة:** يتم تحديد أسعار العملات الأجنبية من خلال تلاقي قوى العرض وتكوين نقطة التوازن.

---

[1] رابح شويعا ومروان بوجريدة، **اثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية –دراسة حالة الجزائر (2005–2016)** ، بدون ذكر شهادة، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن حيي –جيجل–2018/2017 ، ص21.

[2] **المرجع نفسه**، ص22

ويمكن تلخيص وظائف سوق الصرف الأجنبي في الشكل التالي:

الشكل رقم(03) وظائف سوق الصرف الأجنبي

المصدر: من اعدا الطلبة بالاعتماد على الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007م، ص109

ثالثا: خصائص سوق الصرف الأجنبي

يتميز سوق الصرف الأجنبي بعدة خصائص أهمها:[1]

- ميزة التجارة في سوق الصرف الأجنبي، وإيجابيات الأولى هي استمرار التعامل مدة 24 ساعة في اليوم، هذا ما يفسح المجال أمام كل متعامل أن يخصص جزءا من وقته و بحسب ما تسمح ظروفه لذلك في حين نرى البعض يتفرغون لهذا العمل وترى البعض الآخر يمتهنه كمهنة إضافية يحسنون دخلهم بواسطته و هم يستطيعون أن يخصصوا لذلك عدة ساعات في فترة ما بعد الظهر أو المساء.
- في سوق الصرف الأجنبي تتوفر في كل لحظة ظروف المتاجرة بصرف النظر عن وضع الاقتصاد عامة، هذا الوضع الذي يفرض على سوق الأسهم فترة ترجع قد تدوم طويلا يستحيل فيها العمل، و في سوق العملات بإمكان المتعامل أن يبيع في سوق متراجع و أن يشتري في سوق مرتفع و هذا ما يوفر له إمكانية الربح في الحالتين.

[1] رابح شويعا ،**نفس مرجع الذي سبق ذكره** ، ص 22.

- في سوق الصرف الأجنبي يمكنك الحصول على فترة تعامل وهمية مجانية تتدرب فيها على سير العمل بينما يتعذر ذلك في سوق الأسهم، كما يمكنك الحصول على أخبار السوق بشكل دوري و متواصل وعلى الرسم البياني أيضا.

في سوق الصرف الأجنبي بإمكانك تجربة العديد من شركات الوساطة في السوق بفتح حساب مصغر تجربي أو وهمي، و هو يوفر فترة تدرب بخطر محدود، لأن خسارتك لنقطة واحدة في هذا الحساب تساوي في الحالة القصوى خسارة دولار واحد، و هذا متعذر في الأسواق الأخرى.

رابعا: أهداف سياسة سوق الصرف الأجنبي

من المعروف ان سياسة سعر الصرف تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن أبرز هذه الأهداف نجد: [1]

- **مقاومة التضخم** : يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.
- **تخصيص الموارد** : يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي تم استيرادها. ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا إحلال) (واردات) والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد

[1] الزهرة بن بريكة، **دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2006-2007، ص 15.

- **توزيع الدخل** : يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع التنافسية لقطاع التصدير التقليدي مواد أولية زراعة نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها وبهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية سعر صرف للواردات الغذائية ...الخ.
- **تنمية الصناعة المحلية** : يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات

خامسا: أدوات سياسة سوق الصرف الأجنبي وعملياته

1. أدوات سياسة سوق الصرف الأجنبي

تعرف السلطات النقدية في كل دولة من الدول بأن لديها العديد من الأدوات والسياسات تقوم باستخدامها من أجل تنفيذ سياسة سعر الصرف ومن هذه الأدوات نذكر ما يلي في الجدول التالي[1]:

[1] سلامة نجاح، **تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر– الفترة 1990م–2012م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013–2014، ص21

الجدول رقم(03):أدوات سياسة سوق الصرف الأجنبي

ادوات سوق الصرف الأجنبي	التعريف بها
مراقبة الصرف	وهي مجموعة القيود التي تضعها السلطات النقدية للبلد على استخدام الصرف الاجنبي بغرض الحد من خروج رؤوس الأموال والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات
إقامة سعر صرف متعدد	تسعى السلطات النقدية من اتباع نظام سعر صرف متعدد الى تخفيض حدة أثار التقلبات في الاسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف، بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة احدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاع المراد دعمه وترقيتها، أما السلع والمحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.
استخدام سعر الفائدة	عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة.
تعديل سعر صرف العملة	لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة او اعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر صرف عائم فتعمل على التأثير على تحسين او تدهور قيمة العملة.
استخدام احتياطات الصرف	في ظل نظام اسعار صرف ثابتة او شبه مدارة تلجا السلطات الى المحافظة على سعر عملتها، ففي حالة ما اذا واجهت عملتها ازمة ما تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الاجنبية مقابل العملة المحلية، وفي حالة عدم كفاية الاحتياطات يتم اللجوء الى تخفيض العملة.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على سلامة نجاح، " **تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر –الفترة** 1990م–2012م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013–2014، ص21.

2. سوق الصرف الأجنبي وعمليات كل سوق

2.1. أنواع سوق الصرف

يمكن تصنيف أسواق الصرف في شكل التالي:[1]

الشكل رقم(04):أسواق الصرف

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المراحي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرا نكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، اقتصاد دويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة واهران 2 ، 2016/2015، ص 36-37

2.2. العمليات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي

هناك عدة أنواع من المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي، ويمكن التعرف عليها من خلال ضمها إلى الأسواق التي تنتمي إليها وهي تالي:

أ. العمليات التي تتم في أسواق الصرف العاجلة:

تتم هذه العمليات في أسواق الصرف العاجلة أين يتم التعامل بسعر الصرف العاجل أو السائد آنذاك ويمكن ذكرها فيما يلي:[1]

[1] المراحي البشير، **تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرا نكل كنموذج (1994-2010)** ، مذكرة نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، اقتصاد دويل ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة واهران02، 2016/2015، ص 36

- **التحكيم أو المراجحة:** إن سعر عملة معينة مقارنة بعملة أخرى يتغير بشكل مستمر في اليوم وفي مختلف المراكز المالية الدولية وقد يؤدي هذا التغيير إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة ما مقارنة بعملة أخرى في مراكز مالية مختلفة هذا الاختلاف في الأسعار يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكيم ما بين الأسعار في مختلف المراكز المالية ثم المبادرة بالشراء في المركز المالي حيث سعر العملة منخفض وإعادة البيع في المركز المالي حيث سعر العملة مرتفعا. وإذا كانت الأسعار هي نفسها في مركزين ماليين فلا معنى لعملية التحكيم ولن يكون هناك أي بيع أو شراء للاستفادة من فرق السعر، وحتى يكون لعملية التحكيم معنى يكفي أن يكون سعر البيع في أحد المراكز المالية أكبر من سعر الشراء في مركز مالي آخر.
- **عمليات المقاصة:** وهي عمليات تتم في بيت أو غرفة للمقاصة لتسوية الصفقات المالية بين أعضاء السوق وتسهيل تدفق الأرصدة الناجمة عن تنفيذ العقود، وتلعب غرفة المقاصة دور البائع بالنسبة للمشتري ودور المشتري بالنسبة للبائع وهذا يتطلب من غرفة المقاصة متابعة انتقال العقد من يد إلى يد بالبيع والشراء، فعندما يتقدم المشتري الأول ببيع العقد الذي يملكه تلعب غرفة المقاصة دور المشتري وتدفع له قيمة العقد وفقا للأسعار الجارية، ثم يتبع ذلك غرفة المقاصة بدور البائع ويحرر عقد بيع جديد باسم المشتري الثاني ولكن بالسعر الجاري وهكذا.. إلخ.

2.3. العمليات التي تتم في أسواق الصرف الآجلة

وهي العمليات التي تتم على أساس سعر يتفق عليه الآن بحيث يتم التسليم في الوقت المحدد له في المستقبل ويمكن ذكرها كما يلي: [2]

- **المضاربة:** يعرف البعض المضاربة بأنه استغلال حركات غير متوقعة في السوق، ولذلك يتابع المضاربون حركة تقلبات الأسعار في السوق، وبالتالي كلما زادت هذه التقلبات زاد الهامش الذي يحصل عليه المضارب، إلا أن المضارب لا يخلق موقفا بحركته الذاتية أي أنه بحركته وسلوكه لا يغير من حركة الاقتصاد ولكنه يستغل موقفا لصالحه وبمعنى آخر ولأكثر توضيح إذا توقع المتعاملون في سوق الصرف

[1] نفس المرجع، ص37.

[2] المراحي البشير، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

الآجلة أن سعر إحدى العملات سيرتفع في المستقبل فإنهم في هذه الحالة سيتوجهون إلى شراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع والعكس صحيح

- **التغطية** : تشير التغطية إلى عملية تجنب أو تغطية مخاطرة الصرف الأجنبي، وتنشأ الحاجة للتغطية لأن أسعار الصرف العاجلة تتذبذب باستمرار على مدار الزمن ونتيجة لذلك يواجه الذين يتوقعون أن يقوموا بالتصدير أو بالاستيراد بدلالة عملة أجنبية في تاريخ لاحق مخاطرة وعليهم أن يدفعوا أكثر أو أن يستلموا أقل بدلالة العملة المحلية مما كانوا يتوقعون. إذن فهي تتضمن اتفاقا على شراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ لاحق يحدد اليوم..
- **التحكيم في سعر الفائدة** : تتم عملية التحكيم أو المراجحة في حالة اختلاف أسعار الفائدة على ودائع البنوك الأجلة أسواق النقد المختلفة ومن باب التوضيح تفترض وجود مستثمر يسعى إلى زيادة العائد على الاستثمارات النقدية المماثلة من خلال إبداعه لأمواله في صورة ودائع أجلة لدى البنوك، فإذا كان سعر الفائدة لدى البنوك في بلاد المستثمر لمدة عام 10 % وكان سعر الفائدة على الودائع لمدة عام لدى البنوك الأجنبية 15 %فإن هذا المستثمر سوف حاول إيداع مدخراته في السوق الأجنبي، إلا أنه وبعد سنة سيقوم نفس المستثمر إبعاده تحويل العملة الأجنبية إل العملة المحلية، ففي هذه الحالة سوف يتعرض مخاطر صرف العملتين الأجنبية والمحلية، فقد يرتفع سعر العملة الأجنبية النسبة للعملة المحلية في هذه الحالة يستفيد المستثمر من ارتفاع سعر الفائدة وإذا حدث العكس فإنه الطبع سيتعرض لخطر انخفاض سعر الفائدة.

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له

نظام تحديد سعر الصرف هو الطريقة التي تدير بها السلطة عملتها فيما يتعلق بالعملات الأخرى وسوق الصرف الأجنبي. ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسة النقدية، ويعتمد الاثنان بشكل عام على العديد من العوامل نفسها. الأنواع الأساسية هي سعر الصرف

العائم، حيث يملي الاقتصاد حركة سعر الصرف. ومن خلال هذا المطلب سنتطرق الى التعرف على أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له:

أولا: أنظمة سعر الصرف

1. اشكال أنظمة سعر الصرف

إن التغيير في سعر الصرف حسب متطلبات سوق العملات النقدية يكون حسب طبيعة النظام الذي يتبعه هذا السوق فالتغيير إما أن يكون ثابت أو مرن سريع الاستجابة الي تغيرات سوق الصرف. ومن بين اهم الأنظمة التي تحدد سعر الصرف نجد:

الجدول رقم(04):أنظمة سعر الصرف

نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن (الحر)
يكون سعر الصرف في النظام ثابت حيث يكون سعر الصرف ثابت من خلال تعادلات العملة حسب القاعدة المسندة، عادة ما يكون الذهب أو سلعة العملات المعتمدة منه تلتزم الدولة بموجب هذا النظام بتحديد العملة المحلية بصفة مباشرة نسبة للذهب ويترتب علي أخذها عدة الذهب ثبات سعر الصرف وعدم تغييره وذلك إذا توفرت الشروط التالية - تحديد معدل ثابت من العملة الوطنية إزاء الذهب بشكل ثابت - حرية تصدير واستيراد الذهب من الخارج بدون محددات أو شروط تحد من حرية تنقل الذهب من وإلي الخارج - ضمان تحويل العملة المحلية إلي ذهب والذهب إلي عملة محلية بدون شروط .	يتحدد سعر الصرف في نظام الصرف المرن في حجم الطلب والعرض في السوق والذي تحدد قيمته العملة المحلية حسب العملات الأجنبية ويمثل نظام العملات الورقية التي لا تستند إلى قاعدة الذهب يتخذ منحي الطلب علي الصرف الأجنبي اتجاها عكسي مع سعر الصرف الأجنبي.

المصدر: فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصاديةٌ الدوليةٌ، ص216.

2. أهداف نظام الرقابة علي الصرف

يهدف نظام الرقابة علي الصرف الذي تقوم به الحكومات إلي تحقيق أهداف اقتصادية عامة والحفاظ علي الاقتصاديات الوطنية من تأثيرات الخارجية منها:[1]

- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلي الميادين التي تنسجم فيها الاستثمارات مع متطلبات السياسات الاقتصادية لدولة.

[1] سامي العفيفي حاتم، **التجارة الخارجيةٌ بينّ التنظيمّ والتنظير**، الدار المصريةٌ اللبنانيةٌ، 1996م، ص22

- المحافظة علي القيمة الخارجية للعملة أعلي من قيمتها الحقيقية وهذا عن طريق تقييد الطلب على الصرف الأجنبي.
- حماية السلع المحلية من المنافسة من خلال فرض معدلات صرف مرتفعة للأموال موجهة للاستيراد.
- تنمية الاحتياطي النقدي من الذهب والعملات الأجنبية قابلة للتحول .
- التحم في حجم وطبيعة الواردات.

ثانيا: النظريات المحددة لسعر الصرف

تسعي الكثير من النظريات الاقتصادية لتغيير تطورات سعر الصرف واختلاف أسعار الصرف بين الدول وتدرس كيفية تحديد سعر العملة ومن أهم هذه النظريات المفسرة لسعر الصرف:

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية:

تتوقف قيمة أي عملة في سوق الصرف علي القوة الشرائية لهذه العملة حسب تفسير "غوستاف كاسل القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في الأسواق المحلية بمقارنة بالأسواق الخارجية أي تبعا للعلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في دولة أخرى.[1]

1. نظرية القدرة الشرائية المطلقة:

هو تحويل القدرة الشرائية من العملة المحلية إلي العملة الأجنبية يسمح بشراء نفس الكمية من السلع والخدمات في البلدين وهذا يعني أن القوة الشرائية لنقود معبر عنها بمختلف العملات النقدية لا تتغير وهذا ما بني عليه "كاسل" أن الطلب مع العملة الأجنبية مشتق من الرغبة في شراء السلع الأجنبية وذلك بتحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية.[2]

2. نظرية القوة الشرائية النسبية:

تعتمد هذه النظرية علي مؤشر الأسعار وهو مختلف من دولة إلي أخري إلا أن مؤشر الأسعار مربوط بعلاقة خارجية ووطنية أكثر ثباتا وهي العلاقة $K/Pe=K.P$

[1] Bernard guillochon, " Economie international ", 3eme édition Dunod, Paris 2001.p291

[2] فيلح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004م،ص32

وهذا يعني أن التغير في الأسعار الداخلية والخارجية يؤدي بالضرورة إلي التغير في سعر الصرف حيث التغيير في الأسعار يكون ناتج عن التضخم في الداخل والخارج.

الشكل رقم(05): العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم

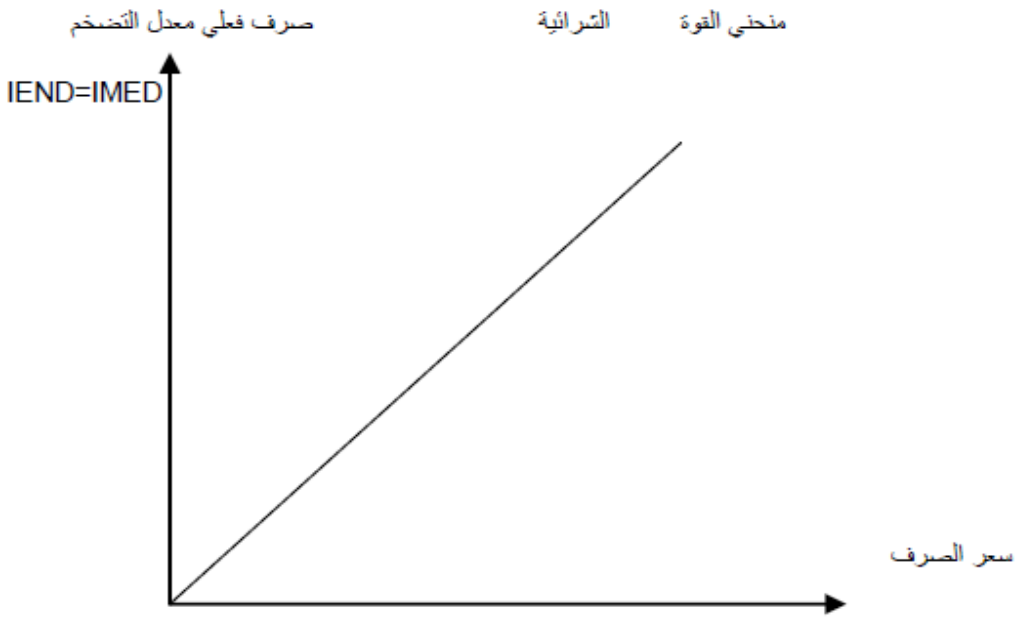

المصدر: سامي العفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، دار المصرية اللبنانية، 1994م، ص76

3. سلبيات نظرية القوة الشرائية :

تهتم نظرية القوة الشرائية بدراسة العوامل المؤثرة في سعر الصرف واجهت هذه النظرية عدة انتقادات من المحللين الاقتصاديين لوجود نقائص في هذه النظرية أهمها:[1]

- إهمال النظرية عوامل أخري مؤثرة في سعر الصرف مثل الدخل الكلي ومعدلات الفائدة.
- صعوبة تقدير الأرقام القياسية لسعر الصرف في فترة أكبر من سنة .
- اعتماد النظرية علي الأرقام القياسية لتفسير القوة الشرائية لا تهتم بحضور السلع البديلة في السوق وتغيير نمط استهلاكها
- تفترض أن سعر الصرف لا يتأثر بالقوة الشرائية بل يتأثر بها لا تدخل مرونات الطلب السعرية في حساب وتقدير القوة الشرائية.

[1] سامي العفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، دار المصرية اللبنانية، 1994م، ص76.

ثانيا: نظرية النقدية :

تدرس النظرية النقدية تأثير حجم النقود ومعدل الفائدة علي عسر الصرف وذاك بدراسة تغيير سعر الصرف تبعا لكميات النقود في سوق ومعدلات الفائدة ولهذا تفسر النظرية النقدية إلى نظرية الكمية والنظرية التابعة لسعر الفائدة:[1]

1. الكمية :

تهتم النظرية الكمية بدراسة كمية النقود حيث أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلي ارتفاع أسعار السلع في السوق الداخلية ينتج عنه انخفاض في الصادرات وارتفاع في الواردات نظرا لزيادة الطلب علي السلع الخارجية لانخفاض أسعارها إن الزيادة في الواردات تؤدي إلي الزيادة في الطلب علي العملة الأجنبية وبالتالي ارتفاع أسعار الصرف الأجنبي ويحصل العكس في حالة انخفاض كمية النقود المتداولة في الداخل.

2. أسعار الفائدة:

ارتفاع أسعار الفائدة ينتج عنه زيادة في حركة رؤوس الأموال وتنشيط الاستثمار وهذا يؤدي إلي ارتفاع الطلب علي العملة المحلية وبالتالي زيادة في أسعار الصرف لهذه العملة التغيير في سعر الفائدة يتأثر بحجم عرض النقود حيث تكون العلاقة بينهما عكسية وبالتالي يكون لهما تأثير مضاد علي أسعار الصرف لان توقع التغيير في حجم النقود في المستقبل يؤدي إلي ثبات سعر الصرف أما معدلات الفائدة ستوجه إلى الانخفاض لانخفاض المعروض النقدي، إن الاعتماد علي سعر الفائدة في تفسير قيمة العملة المتوقعة حدوثها في المستقبل غالبا ما يؤدي الي نتائج هامة وغير متحيزة .[2]

[1] فيلح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق**، ص33.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003-2004، ص 119-120.

الشكل رقم(06): العلاقة بين سعر الصرف وبمعدل الفائدة

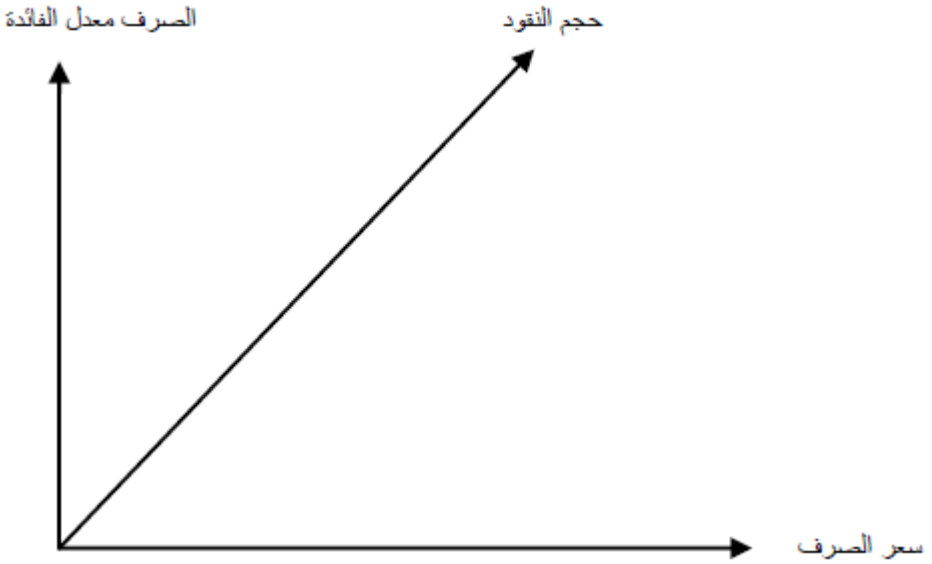

المصدر: سامي العفيفي حاتم، المرجع السابق، ص78

ثالثا: النظرية الإنتاجية:

الزيادة في مستوي الإنتاج في أي بلد يؤدي إلي تنشيط حركة رؤوس الأموال بغرض الاستثمار وبالتالي دخول رؤوس أموال أجنبية للاستفادة من فرص الاستثمار ولإنتاج السلع والخدمات ويتجه الاقتصاد نحو التصدير نظرا لانخفاض أسعار المنتجات المحلية وهذا يتسبب في زيادة علي طلب العملة المحلية وبالتالي التغيير في سعر الصرف نحو ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف نحو زيادة الطلب عليها مقابل العملات الأجنبية .

إن الانخفاض في قيمة العملة المحلية في سوق الصرف يعني انخفاض أسعار السلع وبالتالي زيادة الصادرات والطلب علي السلع المحلية في الأسواق الخارجية وهذا يؤدي إلي الزيادة علي طلب علي العملة المحلية في المستقبل.

إن سعر الصرف يتناسب مع قدرة الجهاز الإنتاجي علي زيادة حجم الإنتاج وذلك بأن سعر الصرف وحجم الإنتاج لهما نفس الاتجاه. [1]

[1] عامري رضوان ، **العلاقة بين النمو وسعر الصرف-حالة دول النامية**- مذكرة نيل شهادة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد مالي ،كلية ا لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاني ليابس بسيدي بلعباس 2017/2016، ص 91-92

رابعا: نظرية سوق الأصول المالية :

ترتكز نظرية سوق الأصول المالية علي الدور الذي يلعبه الطلب الأجنبي علي الأصول المالية المحلية والطلب المحلي علي الأصول المالية الأجنبية، ويتغير سعر الصرف كلما حدث فارق علي توازن الأصول المالية وتعتمد هذه النظرية علي دراسة سعر الصرف في الأجل القصير والعوامل المؤقتة للوصول إلي تقدير سعر الصرف التوازني في الأجل الويل، تتلخص هذه النظرية علي التركيز علي الأسواق المالية والأصول المالية وآثار التغيرات العاجلة حيث أن كل متغير اقتصادي له أثر علي السوق ومن هذا جاء تسمية السوق الفعالة لتفسير نظرية الأصول المالية.[1]

خامسا: نظرية الأرصدة :

تنص هذه النظرية أن تغيرات في ميدان المدفوعات يؤدي إلي ثبات سعر الصرف بشكل عام حتى في ضل زيادة في عرض النقود، لان التغيير في رصيد ميزان المدفوعات، اتجه نحو تحقيق فائض يعني زيادة الطلب على العملة المحلية وارتفاع سعر صرفها في الوق العملات النقدية تحدد نظرية الأرصدة ان سعر الصرف عملة ما يتحدد تبعا لرصيد ميزان المدفوعات لهذه الدولة[2]

[1] أبو حركات بوعلام ، **اثر تغري أسعار صرف العملات الرئيسية على الإيرادات البترولية في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاني ليابس بسيدي بلعباس 2020/2019، ص 13.

[2] بن ابين مراد، **سعر الصرف ودروه في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسية قياسية –حالة الجزائر** – مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد2012/2011، ص 24.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

من المعروف أن جميع المعاملات الاقتصادية العالمية تقوم بين كل البلدان على استحقاقات مالية تكون متبادلة فيما بينها، والتي ينبغي تسويتها في الوقت الراهن أو في المستقبل، لذا فإن من الضروري لكل بلد أن يكون على علم بكافة حقوقه والتزاماته قبل أي بلد آخر، وأن يكون ملتزما بتسجيل كل ذلك في بيان يدعى "بميزان المدفوعات" وهو ما سوف نحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

يعبر ميزان المدفوعات عن التدفقات النقدية بين الاقتصاد القومي والاقتصاد الدولي سواء كان مصدرها تبادل السلع أو تحركات قوى العمل أو تحركات رأس المال، وهي إما أن تكون تدفقات داخلة إلى الاقتصاد القومي مثل حصيلة الصادرات والاستثمارات الأجنبية والتحويلات أو تكون تدفقات خارجة مثل ثمن الواردات وأرباح الاستثمارات الأجنبية وتحويلات العاملين الأجانب وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف وأهمية ميزان المدفوعات.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات

لقد اختلفت وتنوعت تعريفات التي اطلقت على ميزان المدفوعات ومن بين اهم التعاريف نذكر:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه:" ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة".[1]

ونجد في تعريف آخر لميزان المدفوعات بأنه هو الميزان الذي يقيد مجموع التدفقات الاقتصادية والمالية بين المقيمين وغير المقيمين التجارة الدولية كلية التجارة[2]

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل للمعاملات الاقتصادية للدولة مع بقية دول العالم، حيث يتم خلال ميزان المدفوعات تسجيل كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين سواء كانوا

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص44

[2] Claude DUFLOUX, Michel KARLINE**, La balance des paiements**, Economica, Paris, 1994, p39.

أشخاص طبيعيين أو معنويين في دولة معينة وباقي دول العالم خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.[1]

ويعرف أيضا بأنه: بيان أو سجل محاسبي ، يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقة والمالية والنقدية بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين خلال فترة معينة[2]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن:

- ميزان المدفوعات ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوق لغير المقيمين يتعين على المقيمين أداؤها، سواء تم اقتضاء قيمة هذه المعاملات عاجلا أم أجلا، أو حتى كانت بدون مقابل، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على الإقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.
- ميزان المدفوعات هو عبارة عن مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الأعوان الآخرين في العالم الخارجي.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات

تكمن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي[3]:

- يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة، حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.
- أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية، فعلى سبيل المثال يسبب قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو بتخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي يسبب إحداث تغيرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة

[1] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 267.

[2] Bernard Gunlochon, Annie Kawecki, **Economic Internationale Commerce Et Macroeconome Dunod**, Paris, 3 Ems Edition, 2006 p 188.

[3] محمد العربي ساكر ، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م، ص 92

التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات و الواردات و الأرصدة الدولية.

- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملة المحلية.
- يعتبر ميزان المدفوعات مصادر للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات.

ثالثا: مكونات ميزان المدفوعات

يتم الحصول على البيانات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من مصادر مختلفة، فمصلحة الجمارك تصدر بيانات دورية عن قيمة السلع المصدرة والمستوردة، كما تتضمن حسابات الحكومة الإنفاق الرسمي في الخارج (إنفاق البعثات الدبلوماسية والعلمية، فوائد القروض الخارجية، الدخل من الاستثمارات، أرباح الأسهم، فوائد السندات...الخ) أيضا، تظهر حسابات البنوك تفاصيل المعاملات في الأوراق المالية الأجنبية و معظم عمليات الائتمان و القروض الخاصة، كما تظهر ميزانية البنك المركزي التغيرات التي تطرأ على الاحتياطيات الدولية (النقد الأجنبي، الذهب، حقوق السحب الخاصة...الخ).

ولإدماج هذه البيانات في ميزان المدفوعات، وفقا لقاعدة القيد المزدوج، فإنه يمكن تصنيفها وفق النموذج الذي أعده صندوق النقد الدولي كما يلي: [1]

1. ميزان المعاملات الجارية:

وهو يقوم بإحصاء أنواع كثيرة من التدفقات (السلع، الخدمات، والتحويلات من جانب واحد) وينقسم ميزان المعاملات الجارية إلى ما يلي:

1.1. الميزان التجاري:

ويشتمل على الصادرات والواردات السلعية، بما في ذلك الذهب غير النقدي الذي يتم تبادله بين المقيمين وغير المقيمين، وفي حين تكون الصادرات مقومة بالقيمة (f.o.b) (free on board) أي قيمة السلعة حتى ثمنها على السفينة في ميناء الذهاب، فإن الواردات تقوم بالقيمة (c.a.f) أو (c.i.f) (coût assurance fret) أي قيمة السلعة في ميناء الوصول.

[1] محمد العربي ساكر ، المرجع السابق، ص93.

إن هذه الطريقة في تقييم الصادرات و الواردات ليست متجانسة، فبالنسبة للصادرات يتم تقييمها على أساس fob والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الشحن والتأمين بينما الواردات فتقيم على أساس caf والتي تأخذ بعين الاعتبار الشحن والتأمين.

فعلى المستوى الدولي إذا ليس هناك تساوي بين الصادرات والواردات، بمعنى أن قيمة واردات العالم (أي الواردات لكل السلع من قبل كل البلدان) أكبر من قيمة صادراته. فصندوق النقد الدولي من خلال المجهودات التي يبدلها لترشيد استعمال الطرق الإحصائية، اقترح التقييم على أساس (fob) للصادرات وللواردات في آن واحد و ذلك حتى يمكن تمييز قيمة السلعة ذاتها عن قيمة الخدمات المتعلقة بها نقلا و تأمينا.

ويقال أن الميزان في صالح الدولة أي موافق إذا كانت قيمة الصادرات السلعية، أثناء الفترة التي يعد فيها الميزان، تفوق قيمة الواردات منها، أي يوجد فائضا، كما يقال أن الميزان في غير صالح الدولة أي غير موافق، إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أقل من قيمة الواردات فيها.

1.2. الصعوبات العملية في تقدير عمليات الميزان التجاري:

هناك مجموعة من الصعوبات العملية في تقييم الصادرات و الواردات يتم حصرها فيما يلي:[1]

- ✓ من الصعب معرفة ما إذا كانت سلعة معينة مصدرة من قبل البلد تمثل حقيقة صادراته الفعلية، أم أن الأمر يتعلق بإعادة التصدير فبعض البلدان يميزون بين التصدير وإعادة التصدير في الميزان التجاري.
- ✓ الاستيراد من السلع في الموانئ الحرة ليست مسجلة رغم أن البلد بامكانه استعمال هذه السلع المستوردة من الخارج.
- ✓ إن تطور وسائل الاتصال الجديدة و كذلك نقص المراقبة الدقيقة في حدود البلد (خاصة في إفريقيا) يصعب من مشكل إحصاء حركة السلع، فتقييم الطرود البريدية، وكذلك المشتريات اليومية للعمال المجاورين للحدود، و كذلك التهريب والتجارة في

[1] محاضرات في الاقتصاد الدولي، **ميزان المدفوعات**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، د س،ص08.

السوق السوداء أو العائلات الرحل كلها تزيد من صعوبة إعطاء أرقام صحيحة عن الميزان التجاري.

- ✓ إن معطيات الميزان التجاري على أساس الحسابات الخارجية الموجودة بالبنوك تختلف عن الإحصائيات التي تقدمها الجمارك، حيث أن الأولى (الحسابات الخارجية) معدة على أساس تحويل الأموال المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية أما الثانية (إحصائيات الجمارك) لا تهتم إلا بقيمة السلع التي عبرت الحدود الوطنية.

1.3. ميزان الخدمات

ويشتمل على الصادرات والواردات من الخدمات ومن أهم ما تشمل عليه هذه المعاملات ما يلي:[1]

- **خدمات النقل:** وتتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري، البحري والجوي). التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين (دائن) أو يؤديها الخارج إلى المقيمين (مدين).
- **التأمين:** و يشمل كل المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين (نقل البضائع، حياة، حوادث...)، بما في ذلك إعادة التأمين.
- **الرحلات إلى الخارج:** وتشمل مصروفات المسافرين سواء للسياحة أو الدراسة أو العلاج أو العمل وتقدر القيمة هنا في الغالب على أساس متوسط يومي لمصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتمادا على ما قد تقدمه أجهزة الرقابة على الصرف الأجنبي من بيانات.
- **مداخيل رأس المال:** وتشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة (فوائد و أرباح من فروع و شركات تابعة في الخارج أو دخل ناشيء عن عقارات تجارية...الخ)، أو أرباح أسهم أو فوائد قروض أو سندات.
- **العمليات الحكومية:** وتتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية (المساهمة في صيانة القوات المسلحة في الخارج، مصاريف قوات في نطاق اتفاقية الدفاع المشترك) أو غير العسكرية (المساهمة في نفقات المنظمات الدولية، فوائد القروض العامة، مصروفات البعثات الدبلوماسية وغيرها...).

[1] محمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، **اقتصاديات دولية**، دار الجامعة الإسكندرية، 2009م، ص206.

- **الخدمات الأخرى:** وتشتمل على بنود مثل الدخول المكتسبة من العمل بالخارج، العمولات التجارية، مدفوعات البريد و التلفون، التلغراف والتلكس، الدعاية، إيجار الأفلام، عوائد الحقوق الأدبية...الخ.

1.4. حساب التحويلات من جانب واحد

يخصص هذا الحساب للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون أي مقابل، وقد يتم التحويل في صورة سلع و خدمات (كمنح حكومية التي تتخذ شكل المواد الغذائية أو المعدات الحربية) وفي هذه الحالة يظهر حساب السلع والخدمات دائنا في الدولة التي قامت بالتحويل بينما المقابل لذلك يسمى (مدفوع لتحويل عيني) فيظهر في جانب المدين من حساب (التحويلات الحكومية)، أما في الدولة المحول إليها فيظهر حساب السلع مدينا و القيد المقابل لذلك يسجل في الجانب الدائن من حساب خاص يسمى حساب الهبات أو حساب التحويلات الحكومية، أما إذا اتخذ التحويل شكل نقود أو حقوق مالية (كتحويلات العائلات بالخارج إلى ذويهم) فسيظهر حساب رأس المال دائنا في الدولة التي قامت بالتحويل، في حين أن المقابل لذلك و الذي يسمى (مدفوع لتحويل نقدي) فيظهر في جانب المدين من حساب (التحويلات الخاصة)، أما في الدولة المحول إليها، فيظهر حساب رأس المال قصير الأجل مدينا بقيمة التحويل و حساب التحويلات النقدية أو الهبات دائنا بهذه القيمة.

وكما هو واضح، فإن هذه التحويلات قد تكون خاصة (تحويلات الأفراد والمنظمات الدينية والثقافية و الخيرية و تحويلات المهاجرين) أو عامة (معونة عسكرية أو غير عسكرية، منح حكومية...الخ).

2. حساب أو (ميزان) حركات رؤوس الأموال والذهب النقدي

قسم صندوق النقد الدولي المعاملات المدونة في هذا الحساب إلى مجموعتين هما معاملات القطاع غير النقدي و معاملات القطاع النقدي. [1]

1. معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع غير النقدي:

ويقصد بها المعاملات التي يقوم بها أفراد أو مؤسسات غير مصرفية وتشمل على ما يلي:

[1] فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص 257.

- **الاستثمارات الخاصة المباشرة:** ويقصد بها الاستثمارات في مشروعات تقع في دولة معينة، ولكنها من الناحية الفعلية تقع تحت إشراف أشخاص يقيمون في دولة أخرى بمعنى آخر هذه المشروعات ليست إلا فروعا لمؤسسات أجنبية، وهذه الاستثمارات بطبيعتها طويلة الأجل.
- **حركة رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل:** و تشمل القروض التي تزيد مدتها عن سنة وكذا العمليات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية (investissement de portefeuille).
- **حركة رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل:** و تشمل القروض التي تقل مدتها عن سنة مثل القروض التجارية قصيرة الأجل والمديونية للبنوك (في جانب الخصوم)، والإيداعات في البنوك الأجنبية و الأسهم و السندات الأجنبية في جانب الأصول.
- **المعاملات الرأسمالية للقطاع العام:** وهي المعاملات المتعلقة بكل المؤسسات العامة، فيما عدا تلك المنضمة إلى القطاع الخاص، وكذا المؤسسات النقدية الداخلية في القطاع النقدي، مثل القروض العامة وسدادها والمعاملات مع المنظمات الدولة غير النقدية مثل منظمة الأغذية و الزراعة ومنظمة الصحة العالمية...الخ.

2. معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع النقدي:

ويقصد بها المعاملات التي تباشرها هيئات رسمية مثل المصالح الحكومية والبنك المركزي، والعمليات التي تقوم بها المؤسسات المصرفية وجميع الهيئات المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي في الدول التي تأخذ بنظام الرقابة على الصرف. وهذه المعاملات ينبغي أن تكون واضحة تماما، إذ أن التغيير في أصول و خصوم المؤسسات التي يضمها هذا القطاع تلعب دورا أساسيا في تشويه المعاملات الدولية و يمكن التمييز بين مجموعتين من المؤسسات.

- المؤسسات النقدية الخاصة: مثل بنوك الإيداع والمؤسسات المماثلة.
- المؤسسات النقدية المركزية: مثل البنك المركزي و صناديق موازنة أسعار الصرف، وهذه المؤسسات تمثل السلطات النقدية للدولة يكون لديها الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية، كما أنها تتدخل في سوق الصرف وتصدر النقد القانوني أو الاحتياطي لبنوك الإيداع.

ويمكن تحديد أصول وخصوم هاتين المجموعتين من المؤسسات تجاه الخارج من الآتي:[1]

أ. رأس المال طويل الأجل ويتمثل في:

- ✓ القروض الحكومية و المصرفية طويلة الأجل.
- ✓ الديون على صندوق النقد الدولي، مثل حصة الدولة في رأس مال الصندوق سواء من الذهب أو من النقد الوطني (المحلي)، أو القروض الممنوحة له بالعملة الوطنية، وهذا البند لا يوجد إلا بالنسبة لمؤسسات النقد المركزية.
- ✓ التعامل مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- ✓ الأصول الحكومية مثل أذونات الخزينة و السندات التي تصدرها الحكومات وهي صكوك طويلة الأجل.

ب. رأس المال قصير الأجل:

الذهب النقدي: وهو الذهب الموجود في حوزة المؤسسات النقدية، الهيئات الرسمية و البنوك، و المخصص لأغراض نقدية.[2]

بناء عليه يمكن القول إن البيانات التي تقدمها لنا الحسابات الثلاثة السابقة (حساب السلع والخدمات، حساب التحويلات من جانب واحد، حساب رأس المال والذهب النقدي). يتكون لدينا ما يسمى (بالمعطيات الأساسية، الخاصة بالمعاملات الاقتصادية لدولة مع الخارج، و يجب بالطبع تحليل هذه المعطيات إذا أردنا معرفة المشكلات الاقتصادية المترتبة على وجود هذه المعاملات، إلا أنه مهما كانت طبيعة هذه المشكلات فإن ميزان المدفوعات، باعتباره مستند محاسبي، يجب أن يكون دائما في تعادل، بمعنى أن المتحصلات الكلية يجب أن تكون متعادلة مع المدفوعات الكلية، غير أنه في مجال التطبيق العملي، فإن الكثير من البيانات المتعلق بالمعاملات الاقتصادية تكون ناقصة أو خاطئة بل وقد لا يدون بعضها أصلا، وعلى ذلك فإن مجموع الجانب المدين من ميزان المدفوعات سيختلف عن مجموع الجانب الدائن، ولهذا السبب يضاف بندا في ميزان المدفوعات يطلق عليه اسم (السهو والخطأ) ليتحقق التعادل المحاسبي بين الجانبين.

[1] محاضرات في الاقتصاد الدولي، **المرجع السابق**، ص10

[2] عبد الرحمن يسرى أحمد وآخرون، **الاقتصاد الدولي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2005 ، ص 226

فإذا ما كان رصيد ميزان المعاملات الجارية موجبا أو سالبا فإن رصيد عمليات رأس المال و الذهب النقدي من الضروري أن يكون مساويا لهذا الرصيد و لكن بالإشارة العكسية، إذ أن ميزان المدفوعات لابد أن يكون متعادلا حسابيا، ومعنى أن رصيد ميزان المعاملات الجارية يكون موجبا، أن الأصول الخارجية تكون قد زادت بمعنى أن الدولة دائنة للخارج. و عندئذ نقول أن ميزان المدفوعات موافق، و بالطبع يكون الميزان غير موافق في الحالة العكسية. أما إذا تصادف و كان هذا الرصيد مساويا للصفر، فإذا الميزان يكون في توازن.

ويمكن تلخيص مكونات ميزان المدفوعات في الشكل التالي:

الشكل رقم(07):مكونات ميزان المدفوعات

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على عبد الرحمن يسرى أحمد وآخرون، الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص227.

رابعا: فوائد ميزان المدفوعات

هناك جملة من الفوائد لميزان المدفوعات ومن ابرزها الآتي:[1]

- يستخدم لوصف حالة العالقات الاقتصادية للدولة ومن ثم اخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول الى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي.
- هو حساب مختصر يضم جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي انحاء العالم بشكل اجمالي وموجز.
- تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الأخرى بواسطة تصديرها للسلع، او اذا كانت تعمل على حساب تخفيض اصولها الأجنبية ، والعمل على تراكم مطلوبات اجنبية أو فيما اذا كانت قادرة على تسلم منح من الخارج.
- يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم آثار تخفيض قيمة العملة مدى آثارها على زيادة او عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض العملة وذلك بالنظر الى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف المدفوعات.
- ومن دراسة كشف ميزان المدفوعات يتضح لنا، ان كانت الدولة دائنة أو مدينة.

المطلب الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات

يمكن القول أن حسابات ميزان المدفوعات في أية دولة في العالم هي دائما في حالة توازن من الناحية الحسابية سواء كانت هذه الدولة غنية أم فقيرة إن التوازن أو الاختلال الذي نحكم به على ميزان المدفوعات هو ذو طبيعة اقتصادية

أولا: توازن ميزان المدفوعات

قبل التطرق إلى معرفة أنواع التوازن لميزان المدفوعات لابد من التعرف على مفهوم التوازن لميزان المدفوعات:

[1] وليد عيدي عبد النبي، **ميزان المدفوعات بوصفة أداة في التحليل الاقتصادي**، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لا للإحصاء والأبحاث، ص2-3.

1. تعريف توازن ميزان المدفوعات

يعرف توازن ميزان المدفوعات على أنه الحالة تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة

يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعية معرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه، وكيفية معالجتها، وقبل ذلك البد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين، هما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي كما يلي:[1]

1.1. التوازن الحسابي

التحركات النقدية أو الموازنة تمثل المظهر الأساسي لاختلال ميزان المدفوعات، وبالتالي فانه يتم اللجوء إليها فقط حتى يبدو ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية، وهو ما يطلق عليه التوازن الحسابي.

معنى ذلك أن مجرد وجود بنود الموازنة سواء كانت في شكل تحركات نقدية للنقد الأجنبي، أو في شكل ائتمان طويل الأجل، أو في شكل تحركات الذهب النقدي أو حقوق السحب الخارجي)، يعني وجود عجز حقيقي في ميزان المدفوعات بالرغم من تحقق التوازن الحسابي، وهذا يتضح أن بنود الموازنة قد وحدت لتحقيق التوازن الحسابي.

1.2. التوازن الاقتصادي الميزان المدفوعات:

يعتده هذا التعريف الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان والميزان بالمفهوم الاقتصادي لا يكون حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية تجارية ملائمة بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إحرائها وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تعويضية أو موازنة.[2]

2. أنواع عمليات التوازن

تختلف انواع عمليات التوازن لميزان المدفوعات وهي:

[1] إسلام محمد البناء ، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية للنشر، ط1، مصر، 2012، ص323.

[2] عادل احمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الحديدة مصر 2002، ص114.

أ. العمليات التلقائية أو المستقلة

وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح ومثل هذه العمليات عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات، تلقى الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها أي المعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافة الرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون العرض منها المضاربة، كلها تمثل العمليات تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي الميزان المدفوعات.

ب. العمليات التعويضية أو الموازنة

ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة أي بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من اجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج من العمليات التلقائية أو المستقلة، وذلك لتحقيق التوازن الحاسي وليس الاقتصادي. وتتمثل هذه المعاملات في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض التغيير في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

ثانيا: مفهوم اختلال ميزان المدفوعات، أنواعه و أسبابه

قد يطرأ على ميزان المدفوعات حالات من الخلل قد تؤدي بالضرر على الاقتصاد الوطني لذلك خلقت آليات لإعادة التوازن له نقوم بعرضها ومنه سنقوم بتعريف اختلال ميزان المدفوعات.

1. مفهوم الاختلال لميزان المدفوعات

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات فإذا تحقق عجز أو فائض يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وهذا الخلل البد أن يتم التخلص التلقائية، منه كما أنه يسبب مشكلة للدولة وهنا يجب على الدولة اتخاذ اجراءات معينة لعالج هذا الخلل ويتعلق ذلك أساسا بعالج العجز، حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعا ولكن تبقى المشكلة الأساسية فيعالج هذا العجز.[1]

[1] محمد العربي ساكر، **مرجع سابق**، ص 22.

2. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

ويمكن تلخيص أنواع الاختلالات التي تطرأ على ميزان المدفوعات في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم(05):أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

نوع الاختلال	مفهومه وكيفية تأثيره في ميزان المدفوعات
الاختلال العرضي	ويقصد به التقلبات المؤقتة التي يتعرض لها نتيجة عوامل طارئة، كإصابة المحاصيل الزراعية بالآفات في بلد زراعي يعتمد على محصول رئيسي واحد
الاختلال الموسمي	ويقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية وتدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام.
الاختلال الدوري	يحدث نتيجة للتقلبات الاقتصادية التي تنتاب الاقتصاد الرأسمالي، بحيث في فترات الرخاء يزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار، أما في حالة الإنعاش أو الكساد ينخفض مستوى التشغيل ويقل الدخل القومي وتنخفض الأسعار، وهذه التغيرات تحدث في العادة بصورة متكررة كل خمس سنوات إلى خمسة عشر سنة، لذلك يطلق عليها بالتقلبات الدورية الاقتصادية
الاختلال الهيكلي	وهو الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث أنه تزداد الواردات زيادة كبيرة خلال الفترات الأولى للتنمية، في حين يقابلها انعدام القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، ويرجع السبب في زيادة الواردات هو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيطة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي ويمكن معالجة هذا الخلل عن طريق حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2002-2012** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014م، ص 12.

3. أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

يمكن جمع الأسباب التي تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات في العناصر التالية:[1]

[1] نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2002-2012** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014م، ص 12.

- ✓ التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية ،حيث توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للدولة.
- ✓ لتغير في ظروف كل من العرض والطلب التي تعكس هيكل الاقتصاد الوطن وتوزيع الموارد بين مختلف فروعه مما ينعكس على الميزة النسبية للدولة، وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية.
- ✓ عوامل يمكن التنبؤ بها، وتجنبها في اغلب الأحيان عن طريق التدخل الحكومي وعن طريق السياسة النقدية والمالية مثل التضخم أو الانكماش الذي يصيب الدولة فيؤثر على صادراتها وارداتها، وبالتالي على ميزان مدفعاتها.
- ✓ عوامل عرضية ترجع إلى أسباب أصلية في الحياة الاقتصادية، ثم الكوارث التي تصيب المحاصيل الزراعية في البلدان التي تمثل تلك المحاصيل نسبة هامة من صادراتها ،إضافة إلى الحروب أو الاضطرابات السياسية أو الاجتماعية، والاختراعات العالمية التي تؤثر على تبادل السلع بين الدول وهذه العوامل ال يمكن التنبؤ بها.

4. أساليب تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

ستتناول آليات التوازن الكلاسيكية والتي تختص بفترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيقها ثالث شروط وهي:[2]

- ✓ ثبات أسعار الصرف
- ✓ الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في اقتصاد الدولة
- ✓ مرونة الأسعار والأجور (حرية حركتها)

4.1. إعادة التوازن الآلي إلى ميزان المدفوعات في ظل نظام القاعدة الذهبية

ان آلية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات تتم عن طريق التغيرات في الأسعار النسبية للصادرات والواردات التي تحدثها حركات الذهب، رغم أنها مؤقتة إلا أنها تساهم إعادة توزيع الذهب بين مختلف دول العالم، حيث يحتاج كل منها قدر معينا من المخزون يكفي لأن

[1] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص 263.

[2] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن، 2013م، ص255

يكون مستوى الأسعار فيها متماشيا مع المستوى الموجود في الدول الأخرى، غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار ممكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا لهذه الآلية، ومن ثم ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثل تأثير مستوى الأسعار على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وذلك بإدماج سياسة سعر إعادة الخصم التي مارسها البنك المركزي، حيث في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات الجاري فإن ذلك يؤدي إلى ار تفاع سيولة الجهاز المصرفي ألن رصيد البنك المركزي من الذهب يزداد وعليه يزداد الاحتياطي السائل لدى البنوك التجارية، ومن تعمل هذه الأخيرة على تشجيع الإنسان عن طريق تخفيض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها مما يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن عوائد مرتفعة ، وبالتالي امتصاص الفائض في ميزان المدفوعات الجاري في الميزان التجاري[1]

أما في حالة العجر فسياسة رفع سعر إعادة الخصم ستؤدي إلى تعريض العجز في ميزان المدفوعات ووقف خروج الذهب الأمرين هامين: عدم لجوء البنوك التجارية للبنك المركزي فيحدث انكماش في الائتمان، غير أن هذا الإجراء يتسبب برفع سعر الفائدة، مما يجعل جمهور المتعاملين يحجمون عن تقديم الأوراق التجارية للخصم هدف التخلص من سلعهم والحصول مقابلها على سيولة نقدية، مما يضطرهم لتخفيض الأسعار وتخفيض الأجور.

4.2. إعادة التوازن الآلي لميزان المدفوعات في ظل نظام النقد القابل للتحويل، وسعر الصرف المرن:

يتحقق توازن ميزان المدفوعات في ظل نظام النقدي غير القابل للتحويل السعر الإجباري عبر تغيرات أسعار الصرف، فسعر الصرف يتحدد طبقا لقانون العرض والطلب الذي ينطق على تبادل العملات غير العمليات المسجلة في أصول خصوم ميزان المدفوعات. وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية سيادة العملات

[1] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2000، ص 262

الورقية الممتدة ما بين الحربين العالميتين، واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية.[1]

وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان المدفوعات عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة، وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية، فيزداد الطلب على منتجات القطر.

[1] **المرجع نفسه**، ص263

المبحث الثالث: ميزان المدفوعات إثر تقلبات أسعار الصرف

سنحاول من خلال هذا المبحث لتطرق الى اهم العوامل التي تأثر على ميزان المدفوعات وكيفية تأثير تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

يتأثر ميزان المدفوعات بمجموعة من العوامل الاقتصادية نذكر منها:[1]

- **التضخم:** إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتنخفض الصادرات وترتفع الواردات نظر ألن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.
- **معدل نمو الناتج المحلي** : تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعينة إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب عليها.
- **الاختلاف في أسعار الفائدة:** إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثرا على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.
- **سعر الصرف:** يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي بتخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

[1] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت لبنان، 2003م، ص 24.

المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات

ومنه يمكننا شرح وتوضيح أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات كما يلي[1]:

في معظم الأحيان ال تبرم الصفقات التجارية بين بلدين إلا بعملة البلد المصدر. فإذا أراد البلد A أن يستورد من البلد B فال بد أن يضمن توفر قيمة هذه الواردات لديه بعملة البلد B لكنه في الكثير من الأحيان يمكن تبديل عملة البلد A بعملة البلد B نسمي السعر المدفوع بعملة البلد B مقابل الواحد من عملة البلد A بسعر الصرف لعملة البلد A ويتعرض سعر الصرف إلى الارتفاع أو الانخفاض تبعا للكميات من عملة البلد B المعروضة للبيع بعملة البلد A للكميات المطلوبة منها. فارتفاع الطلب بالمقارنة مع العرض يميل بسعر الصرف إلى الارتفاع و العكس بالعكس.

لنفرض الآن أن هناك عجزا في الميزان التجاري في البلد A ولنفرض أن البلدان الأخرى تتعامل كلها بعملة واحدة نطلق عليها اسم القطع الأجنبي في هذه الحالة يكون الطلب على القطع الأجنبي في البلد A من أجل تسديد قيم وارداته أكبر من عرض القطع الأجنبي الناجم عن صادرات هذا البلد في هذه الحالة يختل ما نسميه بميزان المدفوعات للبلد Aالذي يمثل الفرق بالقطع الأجنبي بين المقبوضات المخططة و المدفوعات المخططة في البلدA حيث هنا تكون بين احتمالين : فإما أن يعاد التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق القروض من الخارج أو المساعدات أو انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى البلد A ما أن تنخفض قيمة عملة البلد A أي يرتفع سعر الصرف بالنسبة لعملة البلد A مقابل العملات الأخرى.

ويؤدي انخفاض قيمة عملة البلد A إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في البلد A وانخفاض منتجات البلد A في الخارج وهكذا ينخفض معدل التبادل في البلدA

ويؤدي انخفاض معدل التبادل في البلد A إلى تناقص وارداته من الخارج وتزايد صادراته إلى الخارج بهذا يتناقص الخلل في ميزان المدفوعات للبلد A تناقضا تدريجيا ثم

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002م، ص161

يختفي أخيرا بصورة نهائية. وهنا تبدو سياسة حرية سعر الصرف وآلية العرض والطلب من القطع الجانبي قادرة على إعادة التوازن إلى الميزان التجاري لكنه في حالات معينة تكون مرونات الطلب على الواردات والصادرات بالنسبة للأسعار ضعيفة مما يجعل سياسة حرية سعر الصرف عاجزة عن إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل

وفي اخر الفصل يمكننا القول بأن لسعر الصرف دور بارز فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول لتوجيه الاقتصاد أو تنمية قطاع ما خاصة سياسة التخفيض التي تعتمد لغرض تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات وبالتالي عالج العجز في ميزان المدفوعات للدولة حيث أن لسياسات الصرف أدوات متنوعة تختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية فقد يتم تعديل صرف العملة أو التأثير من أجل تخفيض أو تحسين عملتها باستعمال احتياطات الصرف أو استخدام سعر الفائدة المرتفع وأحيانا يعتمد على مراقبة سعر الصرف أو اعتماد سعر صرف متعدد وبهذا يمكن القول أنه توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف.

حيث يعتبر سعر الصرف من السبل المتاحة للتخلص من اثار الاختلال في ميزان المدفوعات باعتباره آلية عملية لتحقيق الاستقرار الخارجي المرغوب.

الجانب التطبيقي

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر تدهور قيمة الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2000م-2020م

تمهيد

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور معدلات سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات في الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد

تعتبر سياسة سعر الصرف من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، كونها تشكل آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الداخلية والخارجية، كما تعد واحدة من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على أهداف السياسة الاقتصادية كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي، الرفع من مستوى التشغيل وتخفيض معدلات البطالة تحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الاختلالات الاقتصادية وغيرها.

والجزائر واحدة من الدول التي سعت إلى احداث اصلاحات عميقة على سياسة سعر الصرف قصد تقريب الدينار من قيمته الحقيقية، والتي ترجمت أساسا في سلسلة التخفيضات التي شرعت في تطبيقها السلطات النقدية مع بداية تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية والتي بموجبها تم اختيار نظام التعويم المدار كأحد أنظمة السعر صرف الدينار الجزائري، حيث أصبح سعر صرف الدينار الجزائري يستجيب لقوى العرض والطلب، ومع مطلع الألفية الثالثة اقدمت السلطات النقدية إلى إعادة تنشيط سياسة سعر الصرف للتأثير أو القضاء على الاختلالات الاقتصادية والمالية التي شكلت تحديا أمام الاقتصاد الجزائري، خصوصا وأن هذه الفترة تميزت بزيادة حجم السيولة في الاقتصاد نتيجة تحسن الوضعية المالية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، وهو ما تطلب توجيه سياسة سعر الصرف للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وفي هذا الفصل سوف نحاول معرفة أثر تدهور قيمة الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2000م-2020م وقد تطرقنا مبحثين أساسين وهي:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور معدلات سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات في الجزائر

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور معدلات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000م-2020

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على واقع سعر الصرف في الجزائر، بالتطرق إلى المراحل التي مرت بها أنظمة الصرف ثم دراسة تطور سعر الصرف الجزائري خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر

عرف الدينار الجزائري عدة أنظمة تسعيرية مقابل العمالات الأجنبية؛ نتطرق إليها من خلال هذا المطلب. وقبل التطرق الى اهم المراحل التي مرّ بها سعر الصرف لابد من الإشارة الى هذه التطورات من خلال الشكل الموالي:

الجدول رقم(06):تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة2000م-2020

الوحدة: الدولار الامريكي

السنوات	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008	2009م
سعر الصرف الجزائري	75.26	77.22	79.68	77.39	72.07	73.36	72.65	69.37	64.57	72.65
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2018	2019	2020
سعر الصرف الجزائري	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	116.62	123.3	126

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

ولتوضيح الجدول اكثر نقوم بتمثيله في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(08): تحليل تطور سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة2000م-2020

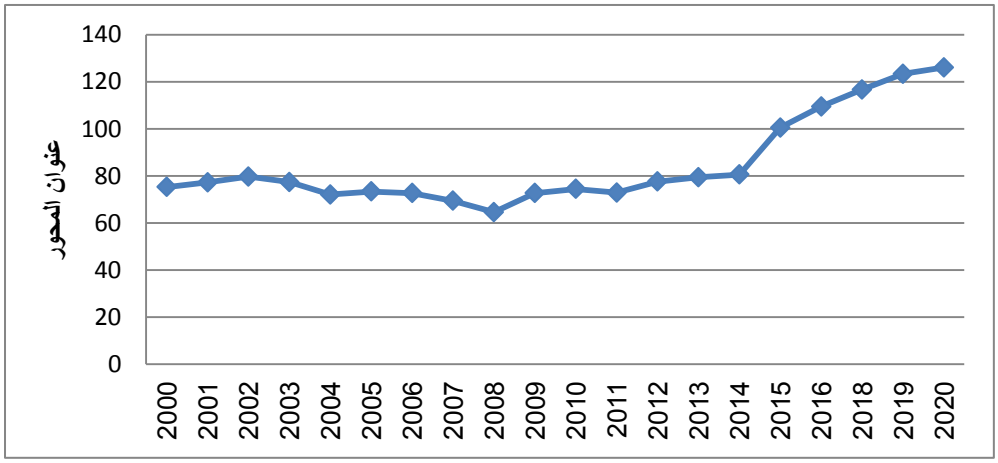

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول اعلاه

يتضح من الشكل أعلاه أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000م-2020م عرف اتجاه تصاعدي وهو ما يدل على تدهور قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة.

حيث قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2002) بنسبة 5% لتقليل الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي ومنه تقليل نمو الكتلة المالية المتداولة في السوق الموازية، ثم ارتفع خلال الفترة (2003-2008) نتيجة تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات القيادية بسبب انتعاش أسعار النفط، باستثناء سنة 2005 الذي سجل فيها انخفاضا بنسبة 1.8% ، ليشهد بعدها تخفيضا سنتي 2009 و 2010 بنسبة 12.5 و 2.4% كإجراء لحماية الاقتصاد الجزائري من آثار أزمة الرهن العقاري.

وسجل سعر صرف الدينار الجزائري ارتفاعا موقتا سنة 2011 بسعر متوسط 72.85 دينار للدولار الأمريكي الواحد، ليأخذ بعدها منحى معاكس طيلة الفترة (2012-2018)، حيث عرف تدهورا بحوالي 20% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 ، ويرجع ذلك لرغبة السلطات النقدية في رفع حصيلة الصادرات المتأتية من المحروقات والمقومة بالدولار الأمريكي ومنه ربح الفارق بالدينار الجزائري عند تحويلها للدينار الجزائري، وهو ما يساهم حسب خبراء اقتصاديين في تقليل نسبة العجز المسجل في الميزان التجاري، وهذا على خلفية انهيار أسعار النفط منذ منتصف 2014 ، ليواصل تراجعه سنة 2016 بنسبة 9.5% لاستمرار انخفاض أسعار النفط ومحاولة من بنك الجزائر في الحد من عجز الميزان التجاري، وبنسبة 1.4% سنة 2017 وذلك لامتصاص السيولة الضخمة في السوق الموازية، ثم بنسبة 5.1% سنة 2018 نتيجة اللجوء للتمويل غير التقليدي، أين تم طباعة 5000 مليار دينار جزائري حسب محافظ بنك الجزائر دون مقابل إنتاجي، وهو ما ساهم في تدهور قيمة العملة المحلية ليتراجع سنة 2019 بنسبة 5.5 بنسبة 5.5% ويرجع ذلك إلى ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية بسبب عدم الاستقرار السياسي، ما أعطى مؤشرا من الناحية الاقتصادية على وجود مخاوف على من يكتنزون أموالهم نقدا وهو ما جعلهم يستبدلونها بالعملة الصعبة والذهب.

ومن خلال الشكل الموالي يمكن تقسيم سعر الصرف الجزائري الى المراحل التالية: [1]

أولا: مرحلة النظام الثابت 1962م-1987م

شهدت الجزائر تطورا في أنظمة الصرف منذ الاستقلال؛ ويمكن ايجاز ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(07):مرحلة النظام الثابت 1962م-1987م

مرحلة التثبيت بالنسبة للفرنك الفرنسي	التثبيت بالنسبة لسلة من العمالات	مجالس العملة
ويمكن حصر الأسباب الرئيسية اليت ساعدت على استقرار سعر الصرف عند هذا المستوى فيما يلي: - نظام الحصص الذي خيص كل العمليات المسددة العملة الأجنبية وإخضاع هذه العمليات لتراخيص مسبقة - احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة؛ - إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الخارج لتوسيع المبادلات التجارية الرسمية	خلال هذه الفترة مت تحديد قيمة الدينار الجزائري مقارنة مع سلة من العمالات الأجنبية مكونة من 14 عملة، وذلك حسب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، ثم يتم حساب المتوسط المرجح التغيرات النسبية للعملات اليت تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار، وبعد ذلك يتم حساب سعر الصرف لكلتا العملتين وحسب وزن كل عملة في السلة، ثم يتم حساب سعر صرف الدينار بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي.	تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العمالات ليعوض بنظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994، والتي تضم ممثلي المصارف التجارية حتت إشراف بنك الجزائر ويتم تحديد سعر صرف الدينار عن طريق المناقصة عند أقل عرض

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: عبد الجليل هادجي، **تأثير سعر الصرف على الميزان المدفوعات دراسة قياسية حلالة الجزائر (2000-2008)** ، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد بن أمحد، وهران، 2011-2012،ص104

ثانيا: مرحلة التسيير الديناميكي (1988م-1994م)

ادى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986(المصدر الرئيسي للجزائر من العمالات الصعبة) إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات نتج عن هذا العجز تباطؤ خطري في النشاط الاقتصادي إثر تدين الواردات في مختلف المداخيل التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي

[1] عبد الحق بوعرتوس ومالك قارة، **آثار تغري سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2007 ،ص212

ظل اتبعا في هذا المجال للسوق العالمية. وأعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 ،عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثالث سنوات أي مع نهاية 1993 وبداية 1994 ، على أن تتم بشكل تدرجي واحترازي. [1]

وفي هذه الأثناء وقبل البدء في عملية جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج، مت تعديل سعر الصرف الرسمي بغية ايصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العمالات الصعبة. تمثلت هذه الطريقة اليت مت اتباعها لإجراء عملية التعديل في تنظيم انزلاق تدرجي مراقب وانقسمت هذه المرحلة الى:[2]

الجدول رقم(08)مرحلة التسيير الديناميكي (1988م-1994م)

التخفيض التدرجي	التخفيض الصريح
قامت هذه المرحلة بتطبيق انزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، منذ نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تحقيق التوازن ما بين الطلب على السلع والخدمات الأجنبية، وما يتوفر من عملة أجنبية، حيث انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 4.9 دينار للدولار الأمريكي الواحد في نهاية 1987 إلى 17.7 دينار للدولار الأمريكي في نهاية مارس 1991، وابتداء من نوفمبر 1990 كان 1 دولار يساوي 12.11 دج وهو تسريع في عملية الانزلاق تماشيا مع وثيرة تطبيق الإصلاحات وذلك طبقا للاتفاق مع صندوق النقد الدولي،	الاتخاذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10% وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10 أفريل 1994 بتخفيض نسبة 40.17% ، وعلى ضوء

[1] عبد الجليل هادجي، **تأثير سعر الصرف على الميزان المدفوعات دراسة قياسية حلالة الجزائر (2000-2008)** ، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد بن أمحد، وهران، 2011-2012،ص73.

[2] أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية –آفاق ما بعد 2017** ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أفريل 2017 ،ص259

بهدف استقرار سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية، من أجل تحقيق استقرار لسعر صرف الدينار الجزائري وتقريبه من قيمته الحقيقية	هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36دج وتعتبر هذه التخفيضات مثابة مراحل تمهيدية للدخول في مرحلة أن السوق يتحكم في تحديد قيمة الدينار الجزائري.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية –آفاق ما بعد 2017 ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أفريل 2017 ،ص259

ثالثا: مرحلة التعويم المدار من سنة 1994 إلى يومنا هذا

تميزت هذه المرحلة مجموعة من الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف خاصة ما بني 1995-1998 والتي تعتبر من أهداف برنامج التعديل الهيكلي الذي عمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق أبقل التكاليف، ويمكن جمع هذه الإجراءات في التالي:[1]

- إن عملية الانتقال إلى التعويم كانت مسبوقة بأول إجراء وهو الانتقال التدريجي للتعويم المدار، من خلال تعويض نظام سلة العملات بنظام جلسات التثبيت الذي شمل الفترة من 01 أكتوبر 1994 إلى غاية ، وهو يضم ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر، والتي كانت تنظم أسبوعيا، لكن سرعان ما أصبحت يومية، 74 ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معيرا عنها بدلالة العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدبى ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل. سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر [2]

إضافة إلى:

---

[1] راضية رنان، **استراتيجية إدارة سياسة سعر الصرف في البلدان النامية في ظل التحولات الاقتصادية والمالية الدولية – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03 ،الجزائر، 2017/2016 ، ص 150.

[2] زيان بغداد، **تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة محمد بن أمحد، وهران، 2012-2013 ، ص110.

- إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما أن نظام الحصص المحددة ألغي ابتداء من جانفي 1996، وذلك كخطوة أولى في اتجاه نظام تعويم العملة
- رفع قيود الصرف المدخلة سنة 1992، ومتابعة تحرير الصرف للوصول إلى تحويل الدينار على كل المعاملات الجارية سنة 4 ثم العمل فعليا سنة 1994 بقابلية تحويل الدينار في المعاملات التجارية التي شرع فيها 1991، لأنه تم فعليا تحرير عملات الدفع على الاستيرادات انطلاقا من هذه السنة؛

كما عرف سعر الصرف في الجزائر استقرارا كبيرا خاصة بعد سنة 2000 وذلك نظرا للفوائض المالية التي أصبح يحوزها البنك المركزي جراء ارتفاع أسعار المحروقات حيث أن هذه الفوائض أعطت للبنك المركزي أريحية في تسيير سعر الصرف[1]

رغم دخول الاورو إلى حيز المعاملات منذ جانفي 2002 الذي كان يمكن أن يضر باتجاه التقارب بين السعرين، إلا أن جمهور المتعاملين كان سريع التعامل به ولم يحدث الانحراف إلا في حدود متوقعة بفعل مرونة الجهاز المصرفي واستعداده لاحتواء طلبات التحويل الضخمة، إذ أن عملية التحويل سمحت بتشغيل ملايين الحسابات الجارية بالعملة الصعبة، فمعظم الأشخاص الطبيعيين بما فيهم تجار العملة الصعبة في السوق الموازية ضخوا أموالهم في حساباتهم الجارية بالعملة الصعبة، وهذه العملية سمحت بدخول كمية هائلة من الأموال بالعملات الأجنبية إلى الدائرة المصرفية في ظرف قياسي لغرض تحويلها إلى الأورو وهذا ما عزز الاحتياطي الرسمي، لكن ذلك قد لا يدوم طويلا بسبب احتمال قيام نسبة كبيرة من هؤلاء يطلب أموالهم لاستخدامها لأغراض مختلفة، وهذا ما جعل السوق الموازية لم يتأثر بشكل كبير بعملية الانتقال من نظام العملات الأوروبية المتعددة إلى نظام الاورو، إضافة إلى الاستمرار في تخفيض قيمة الدينار خلال شهري ديسمي 2002 وجانفي 2003 الذي ساهم في الإبقاء على التقارب النسبي بين السعرين[2]

---

[1] وليد بشيشي، **دراسة قياسية أثر قناة سعر الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2014)** ، جملة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد10 ، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة، 2016 ، ص28

[2] وليد بشيشي، **نفسه**، ص 35-36.

منذ 2005، بدأت الجزائر في تنويع العملات ما أدى إلى التصدي لتقلبات سعر الصرف بين الأورو والدولار، حيث أن بنك الجزائر اتخذ سياسة التعويم الموجه للدينار مقابل العملات الأجنبية كما قام البنك بتثبيت سعر الصرف في السداسي الثاني من سنة 2008 في ظرف شهدت فيه أكبر اقتصاديات الدول تقلبات جد هامة في عملاتها المحلية [1]

وعلى الرغم من التقلبات الحادة في الأورو والدولار الأمريكي التي شهدتها سنة 2011، فإن تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك سمحت بالمحافظة على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري في سوق الصرف بين البنوك سمحت بالمحافظة على استقرار سعر الصرف وبقائه في حدود المستوى التوازني ومنذ منتصف سنة 2014 حدث انخفاض كبير في سعر البترول مما أدى إلى تخفيض صرف الدينار مقابل الدولار، ويرجع هذا التخفيض إلى اعتماد الدولة سياسة تخفيض الدينار لتغطية العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الإيرادات حتى تتمكن الدولة من تخفيض قيمة العجز والوفاء بالأجور، رغم أن سعر صرف الدولار انخفض مقابل العملات الأجنبية الأخرى إلا أن اعتماد الجزائر على مورد البترول كمورد وحيد أثر بدرجة كبير على استقرا الصرف في الجزائر .[2]

وانطلاقا مما سبق يمكننا الخروج بنتيجة أن هناك فترات يكون فيها انخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي كرد فعل لانهيار أو حتى انخفاض في أسعار النفط، فالجزائر متصلة بالعالم الخارجي وطبيعي هو التأثر بالصدمات الخارجية ومنه انخفاض سعر صرف عملتها أمام الدولار الأمريكي وبقية العملات الأجنبية (خاصة في ظل الاعتماد الشبه كلي لاقتصاد الجزائر على المحروقات)، وهناك فترات أخرى يتدخل فيها بنك الجزائر لتخفيض الدينار الجزائر مقابل العملات الأجنبية حسب الظروف الاقتصادية، وهو ما يثبت أن نظام سعر الصرف الذي تتبعه الجزائر هو نظام التعويم المدار.

---

[1] فايزة سي محمد، **اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي – دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)**، مذكرة ماجستر والعلوم الاقتصادية، التخصص قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014/2015 م، ص 99.

[2] خديجة تواتي، **تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف – دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري (1980-2011)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد المجيد بن بأديس، مستغانم، 2013-2014 ص 74

المطلب الثاني: تحليل تطور الصادرات والواردات في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020.

أولا: دراسة تحليلية لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

تمثلت صادرات الجزائر في المحروقات حيث أن تطور صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات يعتمد على تصديرها لمختلف السلع المكونة لنشاطاتها التصديرية وسوف نقوم بتلخيص هذه الصادرات وهي ممثلة في الجدول التالي.

الجدول رقم (09): دراسة تحليلية لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

السنة	2000	2002	2004	2006	
مؤشر حجم الصادرات	100	103.40	119.00	126.30	
السنة	2008	2010	2014	2018	2020
مؤشر حجم الصادرات	147.80	129.00	165.60	168.70	175.70

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: البنك الدولي لتقارير الثلاثية لسنة 2020.

الشكل رقم (09): دراسة تحليلية لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2020

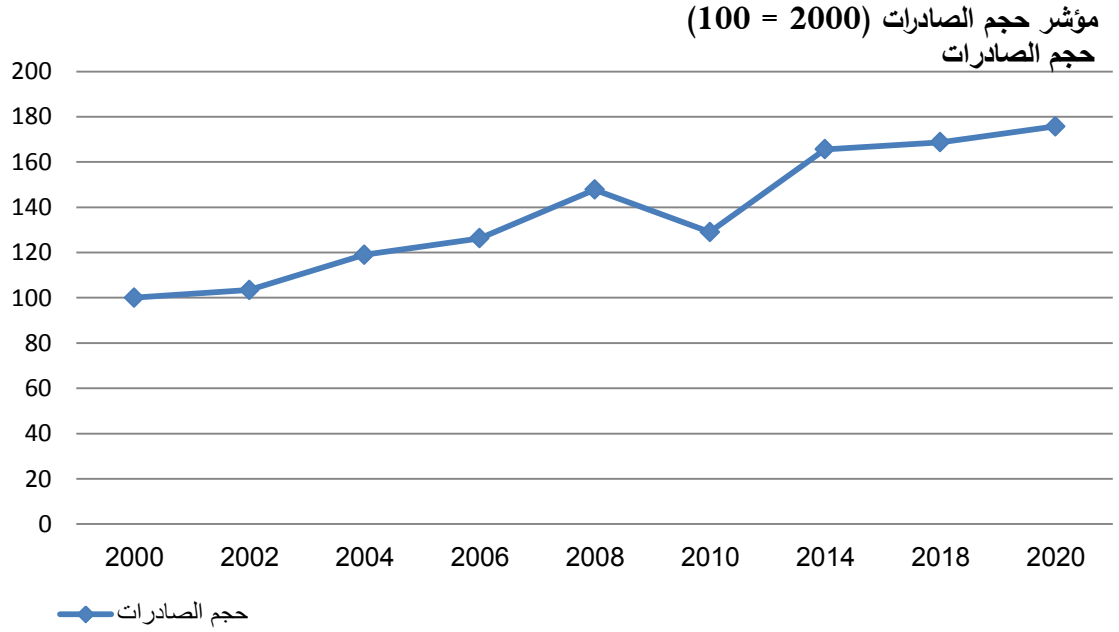

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بينات الجدول اعلاه

من خلال الجدول وشكل البياني نلاحظ ان صادرات الجزائر خلال سنة 2000م كان ذات قيمة منخفضة فقد تراوحت نسبتها 100 % حيث بدأت تشهد تطورات قليلة لسنة 2002 حيث تمثلت في 103.40 وفي سنة 2006 تطورت بشكل كبير الى غاية 2008

حيث تمثلت في 119.00 - 126.30- 147.80، ومن هنا نلاحظ انخفاض لسنة 2014 قدرت بـ 129 ومنه شهدت تطورات الى غاية 2020. نلاحظ أن التذبذب في حصيلة الصادرات وعدم استقرارها نتيجة الانخفاض أسعار الأسواق العالمية، والذي انعكس بشكل واضح على تطور حجم الصادرات الإجمالية.

ثانيا: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020

نلخص تطور واردات الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): دراسة تحليلية لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الوحدة: مليون دولار

السنة	2000	2002	2004	2006	2008
اجمالي حجم الواردات	100	98.10	103.20	144.50	147.80
السنة	2010	2014	2018	2020	
اجمالي حجم الواردات	181.00	193.73	188.00	207.53	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: البنك الدولي لتقارير الثلاثية لسنة 2020.

الشكل رقم (10): دراسة تحليلية لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليون دولار

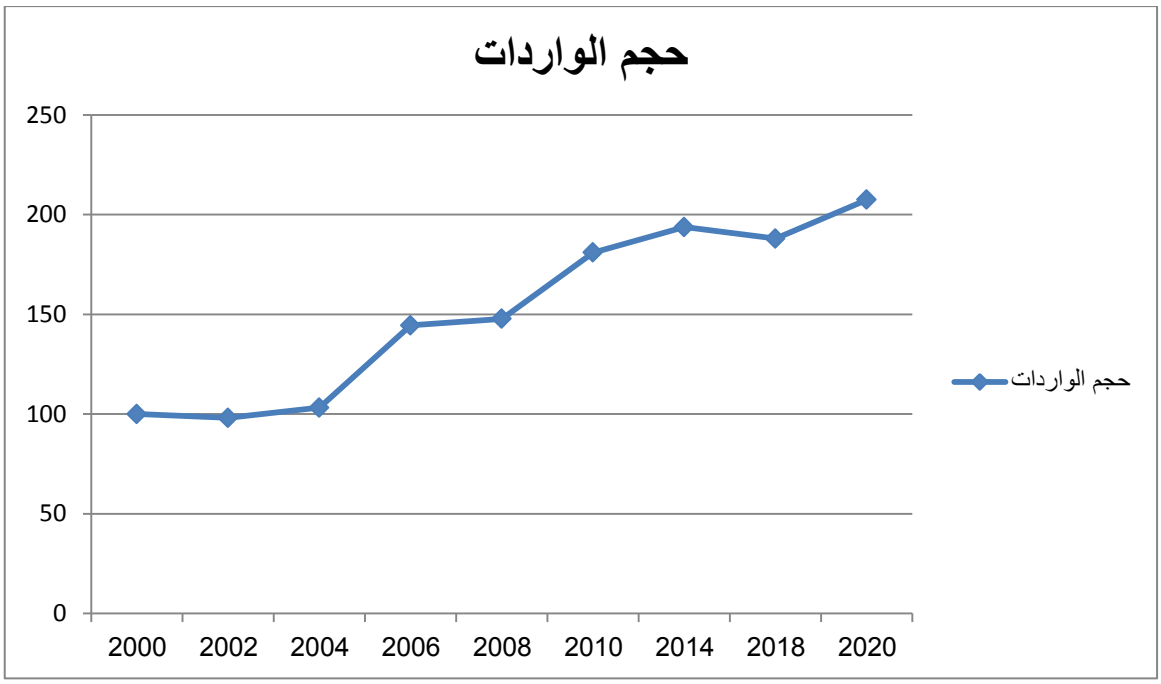

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: بيانات الجدول اعلاه

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ ان خلال دراستنا تحليلية لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2020 تسجل ارتفاعا مستمرا من سنة لأخرى حيث بلغ حجم وارداتها 100 مليون دولار سنة 2000 لواصل الارتفاع وتسجل أعلى قيمة تقدر بـ 193.73 سنة 2014م، ،ويعتبر السبب في هذا الارتفاع المتواصل في الواردات التباع الجزائر للسياسة المالية التوسعية بسبب البحبوحة المالية التي كانت تعيشها الجزائر حيث كانت أسعار المحروقات مرتفعة، وبسبب الانخفاض الحاصل في اسعار البترول واتباع الجزائر لبعض السياسات التقشفية المتمثلة في ترشيد الأنفاق والعمل على الحد من الواردات انخفضت هذه الأخيرة لتصل سنة 2020 تقدر بـ 207.53 مليون دولار.

ثالثا: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2020

ومنه سنقوم بالتطرق والتعرف على التطورات الحاصلة على الميزان التجاري في الجزائر في الفترة 2000-2020.

الجدول(11) دراسة تحليلية تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2020

الوحدة= مليون دولار امريكي

السنة	2000	2002	2004	2006	2008
الميزان التجاري	128.58	68.16	137.75	331.75	398.19
السنة	2010	2014	2018	2020	
الميزان التجاري	165.80	214.90	453.89	1059.64	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المتاحة عبر https://www.douane.gov.dz

الشكل(11) دراسة تحليلية تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2020

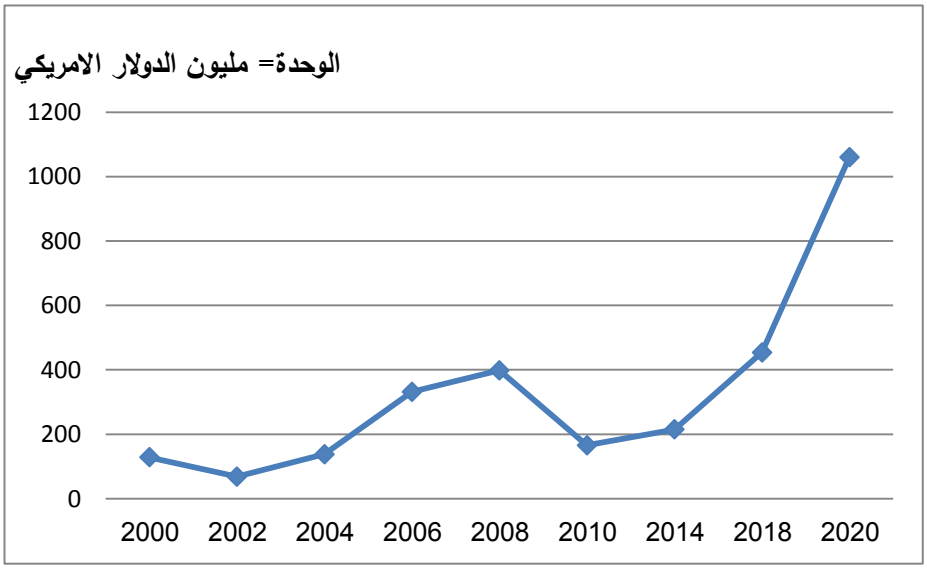

من خلال الجدول نلاحظ ان الميزان التجاري سجل عدة تطورات في الفترة 2000-2020 حيث نلاحظ ان الميزان التجاري سجل عجز في سنوات ما بين 2000 الى غاية 2004 وبداية من السنة الأخير نلاحظ ان الميزان التجاري شهد تطور من 2004 الى غاية 2008 حيث قدرت قيمته بـ 137.75الى398.19 مليون دولار ومن سنة 2010 الى غاية 2020 شهد تطور كبير ملحوظ حيث وصلت نسبته الى 1059.64 وذلك سنة 2020. حيث يرجع هدا التطور الى مدى ارتباط الميزان التجاري بالصادرات من الطاقة والمحروقات.

المبحث الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر

وفي هذا المبحث سنتطرق الى دراسة تحليلية لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000م-2020

المطلب الاول: دراسة تحليلية لأثر التغيرات في سعر الصرف على الصادرات الجزائرية

من خلال هذا المطلب سنعرض اهم الاثار التي طرأت لسعر الصرف على الصادرات الجزائرية ومدى تأثيره فيها خلال الفترة 2000 الى 2020.

الجدول رقم(12) دراسة تحليلية لأثر التغيرات في سعر الصرف على الصادرات الجزائرية2000-2020

السنة	2000	2002	2004	2006	2008
اجمالي الصادرات مليون دولار	2.70	3.10	3.20	3.50	4.40
سعر الصرف الدينار=الدولار	77.53	79.36	80.58	100.69	106.80
السنة	2010	2014	2018	2020	
اجمالي الصادرات مليون دولار	4.10	4.70	4.90	4.90	
سعر الصرف الدينار=الدولار	109.44	110.50	118.05	118	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية، ونشرات بنك الجزائر

الشكل رقم(12) دراسة تحليلية لأثر التغيرات في سعر الصرف على الصادرات الجزائرية2000-2020

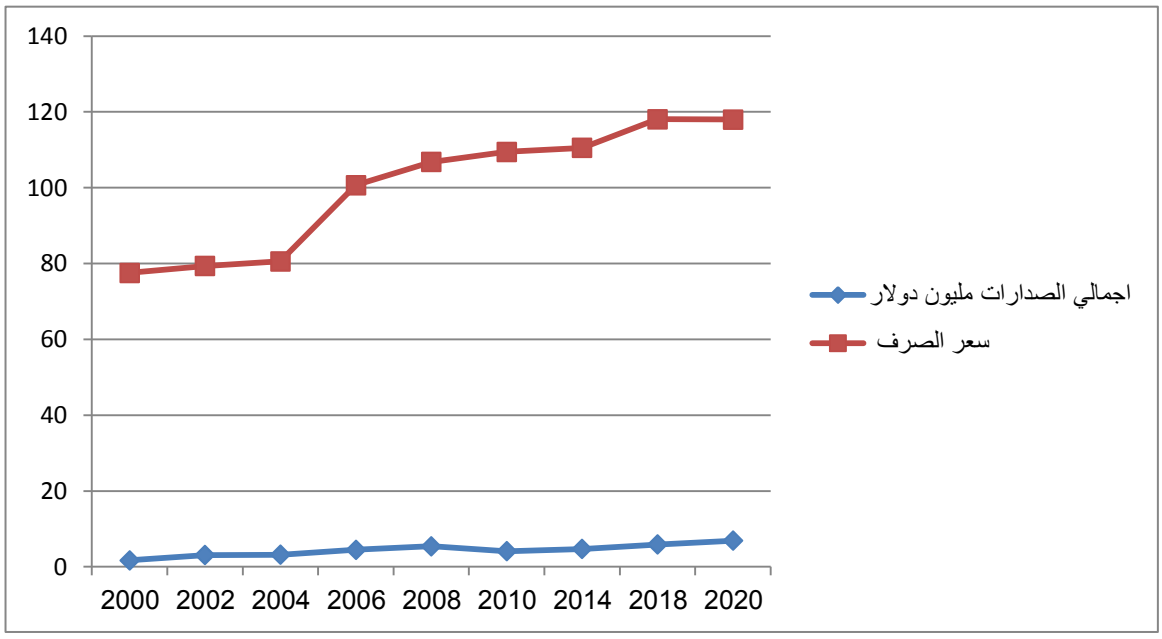

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد بيانات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول نلاحظ ان بأن التخفيض التي قامت به الجزائر لم تستطيع تحقيق الغاية المرجوة منه، وذلك بسبب سيطرة صادرات المحروقات على باقي الصادرات تتأثر بغير أسعار البترول أكثر منه أسعار الصرف حيث ملاحظ أنها تسجل انخفاض مستمر من 2000الى 2020 لتسجل2.70الى غاية106.80مليون دولار وهي أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة وهذا راجع الانخفاض

أسعار البترول ومن جهة أخرى ملاحظ انخفاض في سعر الصرف خلال فترة الدراسة حيث سجل سنة 2000 بـ 77.53 ثم انخفض بشكل كبير بسعر صرف الدينار وذلك لاعتمادها بشكل كبير على الصادرات من المحروقات حيث أسعار البترول مقومة بالدولار.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لأثر التغيرات في سعر الصرف على الواردات الجزائرية 2000-2020.

نقوم من خلال هذا المطلب بعرض أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020.

الجدول رقم(13) : دراسة تحليلية لأثر التغيرات في سعر الصرف على الواردات الجزائرية 2000-2020

الوحد= الدولار الامريكي

السنة	2000	2002	2004	2006	2008
اجمالي الواردات مليون دولار	549.03	583.30	516.46	457.27	640.59
سعر الصرف الدينار=الدولار	77.53	79.36	80.58	100.69	109.44
السنة	2010	2014	2018	2020	
اجمالي الواردات مليون دولار	620.33	485.73	485.73	448.32	
سعر الصرف الدينار=الدولار	110.96	117.3	118.5	118	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية، ونشرات بنك الجزائر

الشكل رقم(13) : دراسة تحليلية لأثر التغيرات في سعر الصرف على الواردات الجزائرية 2000-2020

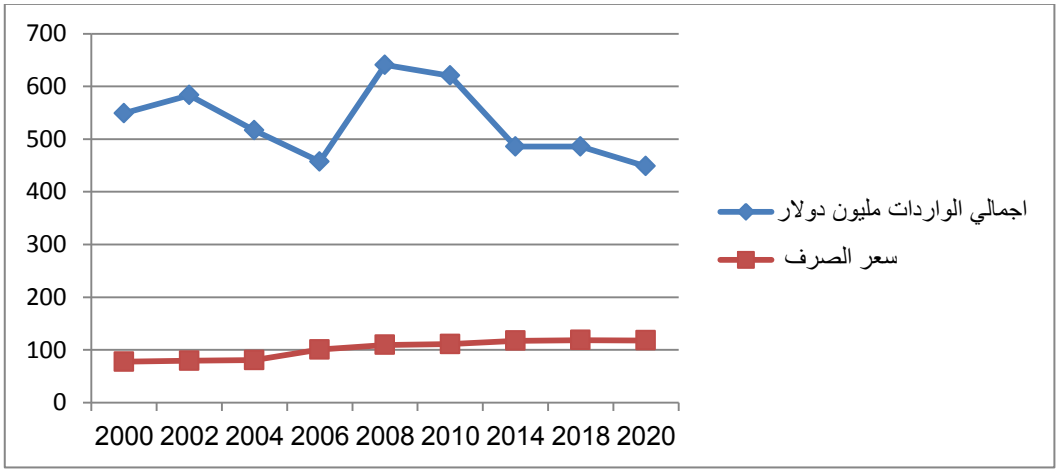

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد بيانات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعاله أن الواردات الجزائرية عرفت تزايد مستمر خلال الفترة لتسجل أعلى قيمة خلال هذه الفترة سنة640.59 سنة 2008 ،راجع ذلك إلى الآزمة التي مر بها العالم وانعكاساتها على الاقتصاديات التابعة للبترول و تابعية الاقتصاد للخارج، كما نجد في المقابل أنها سجلت أقل نسبة في فترة الدراسة كان سنة 2020يمكن أن يكون ذلك بداية تحول في اقتصاد الجزائر يقابله انخفاض في قيمة الدولار، حيث سجلت الواردات

44632 مليون دولار وفي المقابل انخفاض سعر الصرف حيث سجل 118 دينار- الدولار خلال نفس السنة 2020ومن المعلوم أن هذا الانخفاض في قيمة الواردات ليس سبب انخفاض قيمة العملة وانما راجع لسياسات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية، والإجراءات المتشددة التي فرضتها على التجارة الخارجية قصد التحكم في الواردات.

المطلب الثالث: دراسة تحليله لأثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

من خلال هذا المطلب سنقوم بدراسة تحليلية لأثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري لسنة 2000-2020.

الجدول رقم(14) : دراسة تحليلية لأثر التغيرات في سعر الصرف على الواردات الجزائرية 2000-2020

السنة	2000	2002	2004	2006	2008
رصيد الميزان التجاري	20.16	9.88	0.45	- 18.08	- 20.12
سعر الصرف الدينار=الدولار	77.53	79.36	80.58	100.69	109.44
السنة	2010	2014	2018	2020	
رصيد الميزان التجاري	- 14.41	- 7.46	- 6.11	- 7.11	
سعر الصرف الدينار=الدولار	110.96	118.5	118.4	118	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية، ونشرات بنك الجزائر

الشكل رقم(14) : دراسة تحليلية لأثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري2000-2020

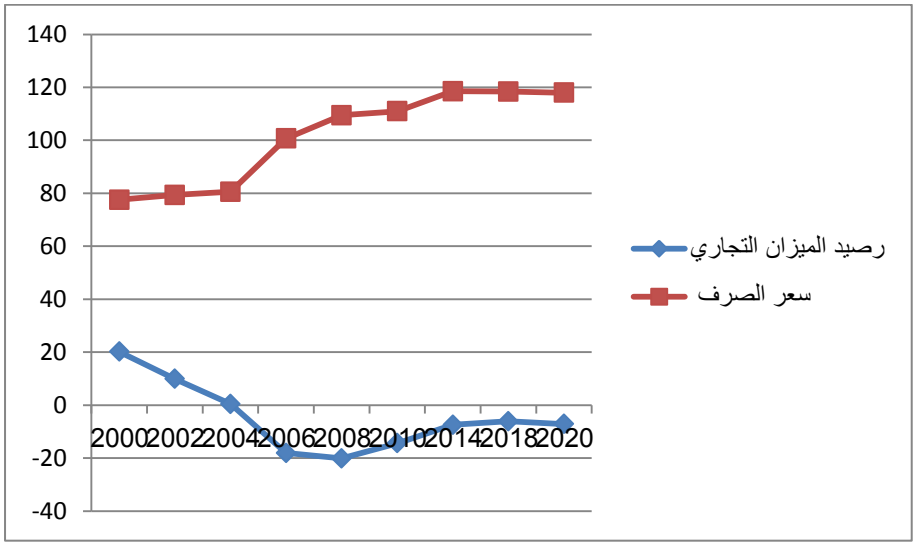

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل ان هناك تذبذب في رصيد الميزان التجاري، حيث حقق أقل فائض سنة 2008يقدر بـ -20.16 مليار دولار مقارنة بسنة 2014شهد تطور ملحوظ أي حقق رصيد قدر -7.46 مليار دولار، ليسجل عجز برصيد انطلاقا من سنة2018 إلا أن سجل عجز قدره 7.11 مليار دولار سنة 2020 وذلك راجع لتراجع أسعار البترول، على الرغم من اعتماد الحكومة على سياسة تخفيض العملة من أجل الحد من العجز، وانطلاقا من الدراسة نلاحظ أن التخفيضات المستمرة لسعر صرف الدينار الجزائري لم تكن لها أثر كبير على الميزان التجاري حيث أنه من الملاحظ أنه يتأثر بأسعار البترول أكثر من أسعار الصرف وذلك للاعتماد الجزائر في صادراتها بنسبة كبيرة على البترول، ومنه نستنتج بأن العالقة بين سعر الصرف والميزان التجاري طردية.

أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات للفترة ما بين 2000م-2020م

من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي، إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات سواء الجارية أو الرأسمالية. التي تظهر في الجانب الدائن أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية، إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية، الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات، وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات

وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصور تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية[1]

وإذا كان رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر يخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الدولي كارتفاع وانخفاض أسعار البترول في الأسوق الدولية. فإن سعر صرف الدينار الجزائري يبقى تأثيره ضعيف على استقرار وضع ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة المدروسة علي وطيبة (2006 والجدول الموالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات وعلاقته بتطور سعر الصرف خلال الفترة (2000-2020)

الجدول رقم (15): تطور رصيد ميزان المدفوعات وعلاقته بتطور سعر الصرف خلال الفترة (2000-2020)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الصرف	75.26	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58
ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	37.04
الميزان التجاري	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.81	34.06	34.24	41.24
البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر الصرف	72.64	74.39	72.93	77.53	78.65	80.56	107.13	110.52	114.93
ميزان المدفوعات	0.11	15.32	20.14	12.05	0.13	5.88.	27.53.	26.03.	21.76
الميزان التجاري	1.39	18.20	25.96	20.16	11.06	0.59	18.03.	20.12.	14.41.
البيان	2018	2019	2020						
سعر الصرف	118.29	119.15	132.13						
ميزان المدفوعات	15.82.	16.93	16.57.						
الميزان التجاري	7.46.	9.32.	13.62.						

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على الديون الوطني للإحصاء

[1] بعزوز بن علي عبد العزيز طيبة، **تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم**، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي بشار، يومي 24 25 أفريل 2006، ص22

الشكل رقم(15):تطور رصيد ميزان المدفوعات وعلاقته بتطور سعر الصرف خلال الفترة (2020-2000)

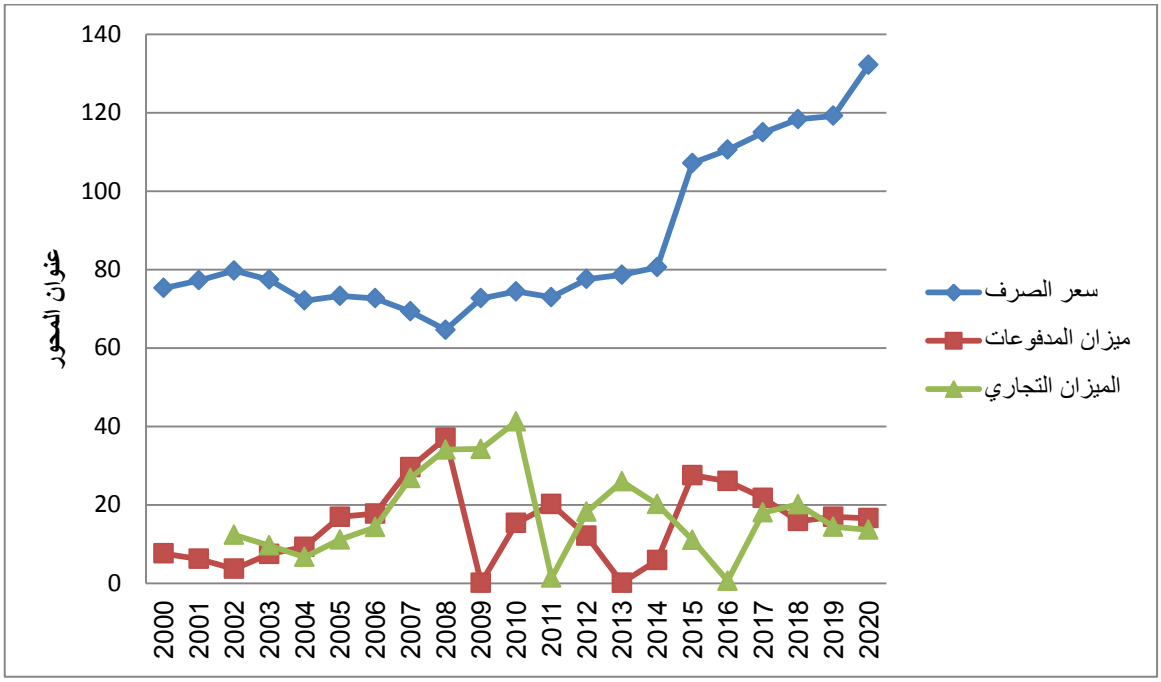

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن رصيد ميزان المدفوعات شهد مع مطلع الألفية الثالثة تحسنا نتيجة تراكم الاحتياطات الرسمية من الصرف الأجنبي وكذا تحسن أسعار المحروقات في السوق الدولي حيث بلغ سنة 2000 ما يقارب 7.57 مليار دولار، واستمر هذا التحسن إلى أن بلغ أعلى قيمة سنة 2008 قدرت بـ 37.04 مليار دولار، وفي سنة 2009 سجل انخفاضا حادا قدر بـ 0.11 مليار دولار وذلك بسبب تراجع الإيرادات النفطية وارتفاع فاتورة الواردات نتيجة الأزمة المالية العالمية، ليسجل تحسنا نسبيا خلال الفترة (2010-2012) نتيجة تحسن الميزان التجاري مع تلاشي تأثيرات الأزمات ليعود الانخفاض من جديد سنة 2013 حيث بلغ ما يقارب 0.13 مليار دولار بسبب تداعيات أزمة أسعار النفط في الأسواق العالمية وسرعان ما تحول الفائض في ميزان المدفوعات إلى عجز اعتبارا من سنة 2014 بقيمة 5.88 مليار دولار) وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات في هذه الفترة واستمر هذا العجز إلى غاية سنة 2020 التي عرفت تراجعا نسبيا قدر بـ (16.57 مليار دولار مقابل

27.53 مليار دولار) سنة 2015 وذلك نتيجة للانتعاش النسبي لسعر برميل البترول والتقليص من حجم الواردات.

كما تلاحظ من خلال الجدول أن الانخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري لم يكن له تأثيرا واضحا على الميزان التجاري وبالتالي على رصيد ميزان المدفوعات ككل، فلما ينخفض سعر الصرف الدينار الجزائري تلاحظ أن الميزان التجاري غالبا ما يسجل تراجعا أو عجزا بالرغم من أن النظرية الاقتصادية تؤكد عكس ذلك. فعلى سبيل المثال لما انخفض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 75.26 دج سنة 2000 إلى 107.13 دج سنة 2015 تلاحظ أن الميزان التجاري شهد تراجعا حادا حيث انتقل من 12.3 مليار دولار سنة 2000 إلى (18.03 مليار دولار سنة 2015، واستمر هذا العجز إلى غاية سنة 2020 التي بلغ فيها ما يعادل (13.62 مليار دولار) بالرغم من تراجع سعر صرف الدينار الجزائري إلى مستوى 132.13 دج مقابل واحد دولار الأمر الذي يؤكد على أن الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة لم يستجيب للتغيرات التي تحدث في قيمة سعر صرف الدينار. وعليه يمكن القول أن هناك علاقة ارتباطية وثيقة بين رصيد ميزان المدفوعات وسعر برميل البترول في الاقتصاد الجزائري فالارتفاع أو الانخفاض في رصيد ميزان المدفوعات غالبا ما يستجيب للارتفاع أو الانخفاض في أسعار البترول في الأسواق الدولية، وهذا راجع إلى طبيعة الصادرات الجزائرية التي تتميز بعدم تنوعها وعدم مرونتها نظرا لانحصارها في قطاع المحروقات بنسبة 97% الأمر الذي يجعل سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لتشجيع الصادرات غير فعالة، مما يؤدي في النهاية إلى التأثير الضعيف على الميزان التجاري. وبالتالي على رصيد ميزان المدفوعات ككل.[1]

[1] عسول محمد الأمين وزحاف حبيبة، **أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة تحليلية للفترة الممتدة (2000 - 2014)**، مجلة أصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية المجلد 06 العدد 01 أفريل 2022

خلاصة الفصل

وفي نهاية الفصل نكون قد توصلنا ان سعر صرف الدينار الجزائري عرف خلال فترة الدراسة استقرارا نسبيا مقابل أهم العملات الأجنبية (الدولار) إلى غاية سنة 2015 التي بدأ يسجل فيها تدهورا من سنة لأخرى، ويرجع ذلك إلى زيادة حجم احتياطيات الصرف التي أصبح يزخر بها بنك الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة عقب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، لقد كان نظام تسيير العلاقات الاقتصادية والتجارية خاضعا للرقابة التامة للدولة، وهذا ما أدى إلى إعطاء صورة خاطئة للسوق الداخلية التي كانت شبه معزولة عن التأثيرات الخارجية وبالتالي لم يكن باستطاعة سعر صرف الدينار أن يؤثر على تطور الاقتصاد، ألا انه كان أكبر من قيمته الحقيقية وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج كالسلع و الخدمات في الجزائر مقارنة بالتي تم إنتاجها في الخارج، وبدأت عملية التخفيض كحتمية البد منها من أجل تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، قامت السلطات النقدية الجزائرية بتخفيض القيمة الخارجية للدينار وهي تهدف بذلك إلى تحقيق أثار إيجابية بفضل هذا التخفيض.

الخاتمة

وفي الأخير ما يمكن استنتاجه من خلال ما تطرقنا اليه في درستنا هو حيث توصلت النتائج الى:

- اثبات صحة الفرضية الأولى التي تنص على ان: سعر الصرف هو نظام يحدد بمحددات معينة كربطه بالذهب وسلة العملات الأجنبية وغيرها من المحددات. حيث ان سعر الصرف هو مبادلة عملة دولة ما ببقية عملات الدول الأخرى، وهو يتأثر بمجموعة من العوامل المتمثلة أهمها في حالة ميزان المدفوعات وأسعار الفائدة، إضافة إلى معدلات التضخم.

- ونصت الفرضية الثانية على ان : تساهم الإصلاحات الاقتصادية في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري، حيث يعتبر تراجع سعر صرف الدولار أمام الأورو كمؤشر عن تراجع دور الدولار وزيادة دور الأورو في الاقتصاد العالمي، إلا أن هذا التراجع والانخفاض يتم تحت سيطرة الإدارة الأمريكية التي تدرك بأن هناك حد أدنى للانخفاض بحيث ال تتم الإساءة إلى مكانة الدولار الأمريكي كمهيمن مصرفي دولي، بحيث توظف أمريكا هذا الانخفاض لتحقيق مصالحها الاقتصادية وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

- يأثر تقلب سعر الصرف على ميزان المدفوعات فهي تربطه معه علاقة طردية، ويتأثر به إما بالفائض أو العجز، وذلك ما ينجر عنه تذبذب في قيمة العملة المحلية. توصلت الى اثبات صحة الفرضية حيث أن يؤثر سعر الصرف على فعالية الميز ان التجاري بصفة خاصة، وهذا ما يعطيه القدرة في المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، فهو أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم، كما أنه يلعب دور كبير في قدرة الاقتصاد التنافسية، حيث تستخدم مختلف الدول سياسة سعر الصرف من أجل معالجة الاختلالات الخارجية من جهة وتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراته من جهة أخرى، والجزائر واحدة من هذه الدول.

ومن بين اهم النتائج المتوصل اليها:

- أن تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري لم يكن لها أثر كبير في إعادة التوازن الخارجي الجزائري، فإذا ظهر أثر سياسة الصرف إيجابيا على المعاملات الجارية نتيجة تقلص الواردات وتحرير موارد مالية إضافية وليس بزيادة الصادرات، ما دمنا لم نعمل على ترقية الصادرات من غير المحروقات. فإن هذا الأثر يمتصه العجز في حساب رأس المال الذي لا يستجيب لتغيرات أسعار الصرف، وبما أن الحساب الجاري يعكس إمكانيات الاقتصادي الجزائري فلإنجاح التوازن في ميزان المدفوعات لابد أن يكون عن طريق نمو الصادرات بوتيرة أسرع من الواردات.
- سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية للمؤثرات الداخلية والخارجية لاسيما أمام اتساع دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية وتطور أسواق المال الدولية، لذلك يظهر هذا السعر مختلفا اختلافا جذريا في مضمونه ومدلوله عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى، باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية ومقياسا هاما لحجم معاملاتها
- سعر الصرف هو مبادلة عملة دولة ما ببقية عملات الدول الأخرى، وهو يتأثر بمجموعة من العوامل المتمثلة أهمها في حالة ميز ان المدفوعات وأسعار الفائدة، إضافة إلى معدلات التضخم.
- يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الأخرى، عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب أو عن طريق تدخل السلطات النقدية في الدولة
- هناك العديد من السياسات الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر لإعادة التوازنات الكلية والتي من بينها سياسة سعر الصرف، وقد كان لها انعكاسات سلبية على وضع ميزان المدفوعات وزادت في تعميق الاختلال فيه خلال فترة الإصلاحات، ثم إلى نتائج إيجابية بعد ذلك على العديد من المتغيرات؛

التوصيات والاقتراحات

- ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدولة.
- تنويع الاحتياطات من الصرف الأجنبي وعدم الاعتماد على عملات تمتاز بعدم الاستقرار.
- العمل على التقليل من حجم الواردات وتشجيع الصادر ات غير النفطية وذلك برسم سياسات فعالة لتطوير القطاع الإنتاجي ورفع الإنتاجية
- يجب العمل على تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات غير نفطية وذلك برسم سياسات فعالة لتطوير القطاع الإنتاجي ورفع الإنتاجية وتوفير سلع بكميات ونوعية جيدة، وذلك بتشجيع الاستثمار والاستثمار الأجنبي في القطاعات الإنتاجية.
- يجب ترشيد النفقات واستغلال التدفقات المالية الضخمة الناتجة من ارتفاع اسعار النفط.

افاق البحث

- استقلالية بنك الجزائر وعلاقتها بسعر الصرف.
- قياس أثر المتغيرات النقدية على ميزان المدفوعات.
- إدارة احتياطات الصرف في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية.
- دور استقلالية البنك المركزي في تجنب الأزمات المالية والنقدية.

قائمة المصادر والمراجع

I. الكتب:

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002م.
2. احمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكمي بين النظرية والتطبيق، دار وائل لمنشر.
3. اسامة محمد الغولي، مجدي محمد شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997م.
4. إسلام محمد البناء ، مقدمة في مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر، ط1، مصر، 2012.
5. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت لبنان، 2003م.
6. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2005
7. سامي العفيفي حاتم، التجارة الخارجيةٌ بينٌ التنظيمٌ والتنظير، الدار المصريةٌ اللبنانيةٌ، 1996م.
8. سامي العفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، دار المصرية اللبنانية، 1994م
9. عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الحديدة مصر 2002.
10. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003-2004.
11. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م.
12. فيلح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2004م.
13. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2000.
14. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2013م.
15. هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل لنشر، ط1،الأردن ، عمان ، 2014.

II. الرسائل الجامعية والمذكرات

16. أبو حركات بوعلام ، اثر تغري أسعار صرف العملات الرئيسية على الإيرادات البترولية في الجزائر، مذكرة نيل شهادة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاني ليابس بسيدي بلعباس 2020/2019.

17. أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية –آفاق ما بعد 2017 ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أفريل 2017

18. بن ابين مراد، سعر الصرف ودروه في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسية قياسية –حالة الجزائر – مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد2012/2011

19. بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر نمذجة قياسية لدينار الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2005–2006

20. خديجة تواتي، تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف – دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري (1980–2011)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد المجيد بن باديس، مستغانم، 2013–2014

21. رابح شويعا ومروان بوجريدة، اثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية –دراسة حالة الجزائر (2005–2016) ، بدون ذكر شهادة، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن حيي –جيجل–2018/2017

22. راضية رنان، استراتيجية إدارة سياسة سعر الصرف في البلدان النامية في ظل التحولات الاقتصادية والمالية الدولية – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03 ،الجزائر، 2017/2016

23. الزهرة بن بريكة، "دارسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف دارسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2007م
24. الزهرة بن بريكة، دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2006-2007.
25. زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة محمد بن أمحد، وهران، 2012-2013
26. سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر- الفترة 1990م-2012م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014
27. عامري رضوان ، العلاقة بين النمو وسعر الصرف-حالة دول النامية- مذكرة نيل شهادة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد مالي ،كلية ا لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاني ليابس بسيدي بلعباس 2017/2016.
28. عبد الجليل هادجي، تأثير سعر الصرف على الميزان المدفوعات دراسة قياسية حلالة الجزائر (2000-2008) ، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد بن أمحد، وهران، 2011-2012
29. فايزة سي محمد، اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي – دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، مذكرة ماجستر والعلوم الاقتصادية، التخصص قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014/2015 م
30. المراحي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرا نكل كنموذج (1994-2010) ، مذكرة نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، اقتصاد دويل ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة واهران02، 2016/2015

31. مصطفى بن شلاط، " أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 2006م

32. موسى بوشنب، تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2000م- 2014م، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2015 م

33. نادية لحلوحي، أثر تقلبات أسعار الصرف على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر- "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر -بسكرة-،2014م

34. نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2002-2012 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014م

35. هجيرة عبد الجليل، " أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دارسة حالة الجزائر- ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011م-2012م.

III. المحاضرات والمجلات

36. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.

37. بعزوز بن علي عبد العزيز طيبة، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي بشار، يومي 24 25 أفريل 2006

38. سمير حافص وعبد القادر خليل، دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2019)، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية مجلد (06) عدد (02) 2018م

39. عبد الحق بوعرتوس و مالك قارة، آثار تغري سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2007

40. عبد الرحمن يسرى أحمد وآخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2005 .

41. عسول محمد الأمين وزحاف حبيبة، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة تحليلية للفترة الممتدة (2000 – 2014)، مجلة أصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية المجلد 06 العدد 01 أفريل 2022

42. محاضرات في الاقتصاد الدولي، ميزان المدفوعات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، د س،ص08.

43. محمد العربي ساكر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م

44. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

45. محمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، دار الجامعة الإسكندرية، 2009م.

46. وليد بشيشي، دراسة قياسية أثر قناة سعر الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990–2014) ، جملة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد10 ، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة، 2016

47. وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفة أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لا للإحصاء والأبحاث.

IV. المراجع الأجنبية

48. Bernard guillochon, " Economie international ", 3eme édition Dunod, Paris 2001.p291
49. Claude DUFLOUX, Michel KARLINE, La balance des paiements, Economica, Paris, 1994, p39.
50. Bernard Gunlochon, Annie Kawecki, Economic Internationale Commerce Et Macroeconome Dunod, Paris, 3 Ems Edition, 2006

تم بحمد الله